

Distr.: General
13 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٩ (أ) و (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس

مراجعي الحسابات

الأمم المتحدة

المخطط العام لتجديد مباني المقر

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن الأمم
المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات إضافية تنفيذاً لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة
في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
وتقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٩. ويقدم هذا التقرير عملاً بأحكام الفقرة ٧ من القرار ٢١٦/٤٨ بء، الذي
طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام القيام، في نفس الوقت الذي تُقدّم فيه توصيات
مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية، بموافاتها بالتدابير المتخذة أو التي ستتخذ لتنفيذ
تلك التوصيات.

* A/65/150.



وقد اتفقت الإدارة مع ما جاء في كثير من توصيات المجلس، ووردت معظم تعليقات الأمين العام على النحو الواجب في تقرير المجلس. ولذلك فإن هذا التقرير، حرصا على تقليل التكرار وتبسيط الوثائق، لا يقدم تعليقات إضافية من الإدارة إلا عند اللزوم، كما يقدم معلومات عن حالة التنفيذ، والمكتب المسؤول، والتاريخ التقديري للإنجاز ودرجة الأولوية لكل توصية من التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات. وعلاوة على ذلك، يتضمن التقرير معلومات محدّثة عن حالة تنفيذ توصيات المجلس المتصلة بالفترات السابقة التي أفاد المجلس، في مرفقات تقاريره، بأنها لم تنفّذ تنفيذا تاما.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الأمم المتحدة
٥	ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
٤٥	باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترات مالية سابقة
٦٣	ثالثا - المخطط العام لتحديد مباني المقر
٦٣	ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
٧١	باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد مباني المقر للسنوات السابقة

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٧ من قرارها ٢١٦/٤٨ بقاء القيام، في نفس الوقت الذي تُقدَّم فيه تقارير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية، بموافاتها بالتدابير التي ستتخذ لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وبناء على ذلك، يُقدَّم هذا التقرير استجابة لتوصيات المجلس الواردة في تقريره عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(١) وتقريره عن المخطط العام لتحديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٢).

٢ - وقد روعيت، في إعداد هذا التقرير، أحكام قرارات الجمعية العامة التالية:

(أ) القرار ٢١٦/٤٨ بقاء، ولا سيما الفقرة ٨ منه، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يوجّه الانتباه في تقاريره إلى التوصيات التي سيتطلب تنفيذها اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة؛

(ب) القرار ٢١٢/٥٢ بقاء، لا سيما الفقرات من ٣ إلى ٥، والمذكرة التي يحيل بها الأمين العام مقترحات المجلس لتحسين تنفيذ توصياته التي وافقت عليها الجمعية (A/52/753، المرفق)؛

(ج) القرار ٢٢٣/٦٢ ألف الذي كررت الجمعية العامة في الفقرة ١١ منه، طلبها إلى الأمين العام أن يبين في التقارير المقبلة إطاراً زمنياً متوقعاً للتنفيذ، وكذلك الموظفين المسؤولين وأولويات التنفيذ، وكررت في الفقرة ١٠ منه طلبها إلى الأمين العام بأن يقدم تفسيراً وافياً للتأخير في تنفيذ توصيات المجلس بالنسبة للفترات السابقة، ولا سيما التوصيات التي لم تنفذ بعد بشكل تام والتي مضى عليها عامان أو أكثر.

٣ - وفي ما يتعلق بترتيب التوصيات بحسب الأولوية، لوحظ أن المجلس يصنف أهم التوصيات على أنها توصيات "رئيسية". ولئن كانت جميع توصيات المجلس التي تم قبولها ستنفذ في حينها، فإن التوصيات الرئيسية ستعتبر ذات أولوية قصوى.

٤ - وبالنظر إلى أن الإدارة قد وافقت على غالبية ما ورد في توصيات المجلس وأن كثيراً من تعليقاتها قد أدرج على النحو الواجب في تقارير مجلس مراجعي الحسابات، لا تدرج أية تعليقات مفصلة على التوصيات المتعلقة بالفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلاّ عند ما تعتبر ضرورية. بيد أنه وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ٢٢٣/٦٢ ألف،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٥ (A/65/5)، المجلد الأول، الفصل الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المجلد الخامس.

سيجري توفير معلومات إضافية عن جميع التوصيات المتعلقة بالفترات السابقة التي رأى المجلس أنها لم تنفذ تنفيذًا تامًا.

٥ - وعملا بالقرارات المذكورة أعلاه، يتضمن هذا التقرير في الفرع الثاني منه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. فالفرع الثاني - ألف يتضمن معلومات عن تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بينما يتضمن الفرع الثاني - بء معلومات عن تنفيذ ما ورد في تقارير المجلس عن فترات السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ من توصيات يرى المجلس أنها لم تنفذ تنفيذًا تامًا.

٦ - وفي الفقرة ٣٣ من القرار ٢٢٨/٦٤، أعادت الجمعية العامة تأكيد الفقرتين ٣٧ و ٣٨ من الجزء الأول من قرارها ٢٧٠/٦٣، وأكدت أهمية ضمان شمول هذا المخطط بعملية رقابية فعالة. ويقدم الفرع الثالث من هذا التقرير معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتحديد مباني المقر. ويقدم الفرع الثالث - ألف معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فيما يقدم الفرع الثالث - بء معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المجلس عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ التي رأى المجلس أنها لم تنفذ تنفيذًا تامًا^(٣).

ثانياً - الأمم المتحدة

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

لمحة عامة

٧ - ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد سبق أن أدرجت معظم تعليقات الإدارة في تقرير المجلس؛ ولهذا لم تدرج أدناه تعليقات إضافية إلا عند الضرورة.

٨ - يلخص الجدولان ١ و ٢ حالة تنفيذ التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٠.

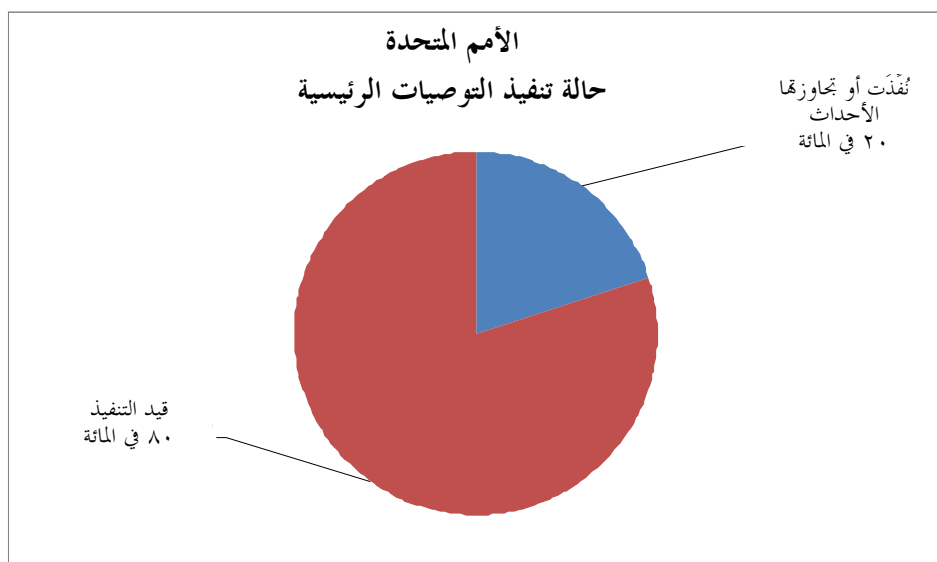
(٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٥ (A/62/5)، المجلد الخامس.

الجدول ١
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف	الإدارة المسؤولة
١	-	١		-		إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
٢		٢	٢	٢		إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١٣		٤	٩	٨	١	إدارة الشؤون الإدارية
١			١	١		مكتب خدمات الرقابة الداخلية
١			١	١		إدارة شؤون الإعلام
٢			٢	٢		إدارة شؤون السلامة والأمن
٢			٢	٢		مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١			١	١		مكتب أمين المظالم
٢			٢	٢		إدارات متعددة
٢٥		٥	٢٠	١٩	١	المجموع

٩ - يلخص الجدول ١ والشكل الأول حالة توصيات المجلس الرئيسية وعددها ٢٥ توصية. وثمة ٢٠ توصية قيد التنفيذ. والتوصية الوحيدة التي لم يحدد لتنفيذها موعد مستهدف تتعلق بنشاط مستمر.

الشكل الأول



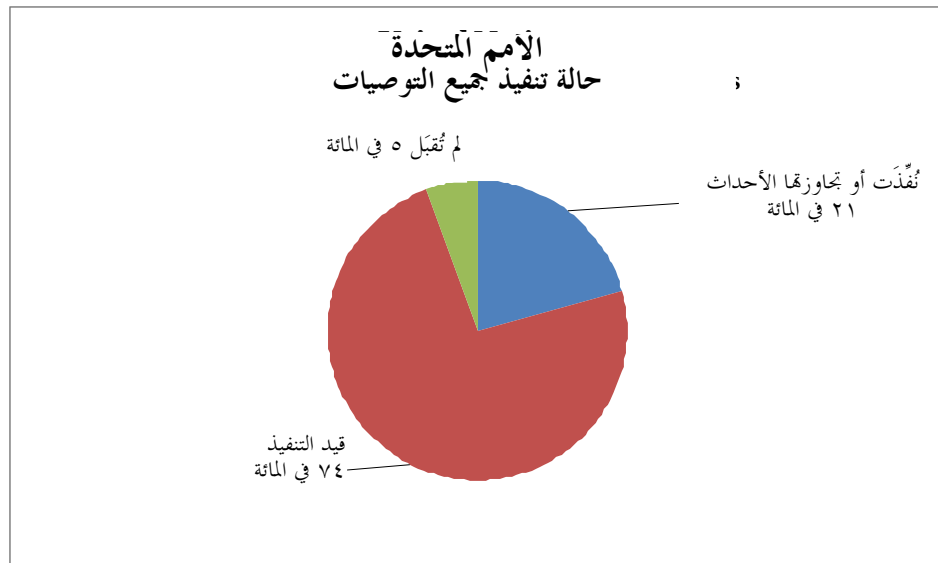
الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات

عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف	الإدارة المسؤولة
٨	٢	٦	٢	٤	٤	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
٤	٢	٢	٢	٢	٢	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٢٨	٢	٧	١٩	١٧	٢	إدارة الشؤون الإدارية
١		١	١	١		لجنة الخدمة المدنية الدولية
٢		٢	٢	٢		مكتب خدمات الرقابة الداخلية
٢		١	١	١		إدارة شؤون الإعلام
١		١	١	١		إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني
٢		٢				مكتب الأمم المتحدة في جنيف
٥		٥	٥	٥		إدارة شؤون السلامة والأمن
١		١				مكتب الأمم المتحدة في فيينا
١		١	١	١	١	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات التي قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية	١			١	١	
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢		١	١	١	
محكمة العدل الدولية	٢			٢	٢	
المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	١		١	١	صفر	١
مكتب الشؤون القانونية	١			١	صفر	١
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٣			٣	٣	
مكتب أمين المظالم	٢		١	١	١	
إدارات متعددة	٥			٥	٥	
المجموع	٧٢	٤	١ ٦ ١ ٦	٥ ٢ ٥ ٣	٤ ٤	٨ ٩

الشكل الثاني



١٠ - يلخص الجدول ٢ والشكل الثاني حالة جميع توصيات المجلس وعددها ٧٢ توصية. وثمة ٥٢ توصية قيد التنفيذ. أما عن التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف وعددها ثمانية توصيات، فمنها سبع تتعلق بأنشطة مستمرة، وتوصية واحدة سيجري تحديد تاريخ لها فيما بعد. وعن التوصيات التي وضعت لها مواعيد مستهدفة وعددها ٤٤ توصية، من المقرر

تنفيذ ١٥ منها بنهاية عام ٢٠١٠، و ٢٣ توصية بنهاية عام ٢٠١١ و ٦ توصيات من المقرر تنفيذها بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

١١ - في الفقرة ٢٥، أوصى المجلس بأن تقوم الأمانة العامة بما يلي: (أ) التخطيط لإعداد البيانات المالية آلياً في إطار مشروع أوموجا Umoja؛ (ب) دون انتظار تنفيذ مشروع أوموجا، تعزيز الوثائق الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية، وبصورة أعم بجميع الإجراءات المالية، ولا سيما من خلال تحديث الدليل المالي.

١٢ - وتعكف الأمانة العامة حالياً على وضع دليل المالية الجديد في صيغته النهائية، ويتوقع إصداره بنهاية عام ٢٠١٠. وفيما يتعلق بالبيانات المالية المعدة آلياً، فالتاريخ المستهدف المتوخى هو عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٤

١٣ - وفي الفقرة ٣٣، وافقت الإدارة على ما جاء في توصية المجلس باستكمال ملاك الموظفين في فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية ووضع اللمسات الأخيرة على الجدول الزمني المفصل وخطة المشروع من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

١٤ - وقبلت التوصية؛ إلا أن الإدارة تقدم التعليقات الإضافية الواردة أدناه.

١٥ - تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ مشروع أوموجا شرطاً مسبقاً لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، ولم يكن من المنطقي إتمام التعاقد مع الموظفين المتبقين من فريق المعايير المحاسبية الدولية إلا عندما أعلنت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ دعمها للتمويل المتعدد السنوات لمشروع أوموجا. وبناءً عليه عند إجراء مراجعة الحسابات، كانت إجراءات استقدام الموظفين المذكورة في المراحل النهائية. بيد أن الجمعية العامة قررت، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، عقب استعراض حساب الدعم للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، عدم رصد أموال في إطار المساعدة المؤقتة العامة لوظيفتين برتبة ف-٤ ووظيفتين برتبة ف-٣ ذات صلة بالمعايير المحاسبية الدولية. وحيث إن المعايير المحاسبية الدولية لا تزال تشكل أولوية صدر بها

تكليف للمنظمة، تعكف الإدارة حالياً على النظر في وسائل بديلة لاستقدام ملاك الموظفين الكامل لفريق الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية.

١٦ - وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في تزامن وثيق مع تنفيذ مشروع أوموجا، وتتولى اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية الإشراف على التنفيذ. ويشمل ذلك استعراض خطط المشروع التفصيلية والتوقيتات ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٠

١٧ - وفي الفقرة ٣٧، أوصى المجلس بأن تضمن الإدارة أن تقوم جميع المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية بتعزيز درجة استعدادها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، بالاتصال مع المقر، ولا سيما إجراء تقييم للموارد المالية والبشرية اللازمة للاستعداد لهذا الإصلاح وتنفيذه.

١٨ - ويجري قيادة مشروع المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة قيادةً مركزيةً، ويجري تنسيق الخطط مع جميع مكاتب الأمانة العامة الأخرى. وكجزء من هذه العملية، فإن جميع المكاتب الرئيسية الموجودة خارج المقر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (وتمثل اللجان الإقليمية) أعضاء في اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية. وهذا يساعد على ضمان أن تكون المشاركة على أوسع نطاق ممكن وأن يجري النظر في القضايا "المحلية" بشكل كامل. كما أن هذه تعد أيضاً وسيلة أخرى لإبلاغ المكاتب فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن المعايير المحاسبية الدولية وتوجيهها بصفة عامة. وفي إطار هذا التنظيم، يصبح جهداً زائداً أن تقوم المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية بوضع خطط تفصيلية خاصة بها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، حيث يجري توفير الموارد لها مركزياً.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	لم تُقبل
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٩ - وفي الفقرة ٥١، وافقت الإدارة على ما جاء في توصية المجلس بأن تعيد النظر في معالجتها المحاسبية لمنح التعليم.

٢٠ - ويدفع المجلس بأنه وفقاً للفقرة ٣٨ من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي لجميع الصرفيات أن تعامل كنفقات. والإدارة لا تتفق مع هذا المفهوم، حيث إن أنواعاً عديدة من الصرفيات (من قبيل السلف المقدمة للموظفين، لأموال من بينها منح السفر والتعليم، والتحويلات المالية للمكاتب الأخرى، والقروض المقدمة من هيئة إلى أخرى، والدفعات المقدمة، وما إلى ذلك)، لا تشكل نفقات ولا ينبغي أن تكون كذلك. وعلاوة على ذلك، ترى الإدارة أن التمايز بين الصرفيات والنفقات أمر أساسي إلى حد أنه لا يتصور أن يجري استخدام أحدهما كمصطلح بديل للآخر؛ وهذا المبدأ مذكور في جميع المعايير المحاسبية المعترف بها والمقبولة على نطاق واسع.

٢١ - وفي الفقرة ٥١، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بإعادة النظر في المعالجة المحاسبية لمنح التعليم. وبالرغم من عدم موافقة الإدارة على الفقرة ٤٤، ومراعاة لمبدأ "تغليب المضمون على الشكل" الوارد في الفقرة ٥ "٢" من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، فقد قُبِلَت التوصية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١١

٢٢ - وفي الفقرة ٦٠، أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بنشر التقرير الشهري عن حالة الاشتراكات.

٢٣ - وقد تجاوزت الأحداث هذه التوصية. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٠، قامت الإدارة بتنفيذ المرحلة الأولى من البوابة الإلكترونية للاشتراكات، حيث تتاح بسهولة حالياً معلومات محدّثة عن التقييمات لجميع الدول الأعضاء. ومن هنا، لم يعد التقرير الشهري يؤدي الغرض الأصلي المقصود منه، لأن المعلومات أصبحت متاحة حالياً على الإنترنت.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	تجاوزتها الأحداث
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٤ - وفي الفقرة ٦٢، أوصى المجلس بأن تقوم الأمانة العامة بتحديد استراتيجية لتبسيط وزيادة التشغيل الآلي لنظام إدارة التبرعات، على غرار ما أجري من إعادة تصميم لإجراءات الاشتراكات المقررة.

٢٥ - وسيجري تحديد استراتيجية وتنفيذها. وستقوم على ما يلي (أ) موافقة نظام المعلومات الإدارية المتكامل على المبالغ المستحقة القبض أولاً بأول (وليس على دفعات)؛ (ب) إدراج الإيداعات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل لدى الموافقة على المبالغ المستحقة القبض؛ و (ج) إصدار إيصالات استلام النقدية للتبرعات آلياً بناءً على ما يتولد من النظام المتكامل من بيانات. وقد أدرج الجزءان (أ) و (ب) من هذه الاستراتيجية بالفعل وفقاً لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات التي وضعها في وقت سابق، كما أدرج التشغيل الآلي المتوخى في الجزء (ج) في خطط العمل الخاصة بالمشروع للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وبينما جرى تحديد الاستراتيجية العامة المذكورة أعلاه، فإن التوقيت الدقيق لتنفيذ الجزء (ج) يتوقف على التاريخ الفعلي لبدء تنفيذ المشروع في سياق خطط العمل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات عموماً، والتي تشمل بالفعل عدداً من مشاريع تكنولوجيا المعلومات ذات الأولوية الأعلى، من قبيل إدخال تحسينات على البوابة الإلكترونية للاشتراكات المقررة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١١

٢٦ - وفي الفقرة ٦٦، وافقت الإدارة على ما جاء في توصيات المجلس بأن تضع مؤشرات لقياس الوقت اللازم لتجهيز الاشتراكات.

٢٧ - وسيجري تنفيذ هذه التوصية جنباً إلى جنب مع التشغيل الآلي لإدارة التبرعات وإصدار إيصالات استلام النقدية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١١

٢٨ - وفي الفقرة ٧١، وافقت الإدارة على ما جاء في توصية المجلس بأن تقوم، بالتعاون مع المكاتب الفنية المعنية، بتحديد إجراءات موحدة من شأنها أن تضمن تقديم الجهات المانحة المعلومات المطلوبة لدعم مدفوعاتها، وتعميم هذه الإجراءات الموحدة وإدارتها.

٢٩ - وجرى تحديث الاستمارة التي تُقدّم للجهات المانحة لمؤتمر الأمم المتحدة السنوي لإعلان التبرعات، لتتضمن عبارة ثابتة نصها ما يلي "حتى يتسنى ضمان التسجيل الصحيح للمبالغ المدفوعة وقت دفعها، ينبغي لجميع المدفوعات أن تشتمل على معلومات تتعلق بالجهة المانحة والنشاط/الصندوق الذي ينبغي تقديم الاشتراك له". وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرسالة السنوية التي تُوجّه إلى الموظفين التنفيذيين بشأن التبرعات المعلنة لفائدة صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية، ستتضمن أيضاً، في المستقبل، تأكيداً بأنه يتعين تذكير الجهات المانحة بأهمية إرفاق معلومات لدعم المدفوعات. وسيستكمل ما سبق ذكره المعلومات الموحدة التي تقدم إلى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحسابات المصرفية وطرائق تحويل المبالغ برقياً.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١١

٣٠ - وفي الفقرة ٩٣، أوصى المجلس بأن تنظر الإدارة في سبل من شأنها أن تجعل إعداد البيانات المالية لأنشطة التعاون التقني أقل تعقيداً وأكثر سهولة لمراجعتها حسابياً.

٣١ - في إطار استعراض الإجراءات المتبعة لإعداد البيان المالي لأنشطة التعاون التقني (المجلد الأول، البيان السادس)، يلزم النظر في الغرض من هذا البيان، وهو تزويد القراء بعرض عام للوضع المالي لأنشطة التعاون التقني المضطلع بها على نطاق الأمانة العامة. وبما أن تلك الأنشطة يجري تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية ومن الميزانية العادية على السواء، فإن هذا البيان يتضمن بالضرورة الأنشطة الممولة من هذين المصدرين كليهما. وهذا شرط أساسي، إذ إنه خلافاً للموارد الخارجة عن الميزانية، لا يمكن ترحيل الأرصدة غير المنفقة من الميزانية العادية لاستخدامها في فترة السنتين التالية.

٣٢ - وتقوم الإجراءات التي تستخدمها شعبة الحسابات على هذا التمايز، وهو أمر لا مفر منه. بيد أنه يجري استخدام إجراءات إضافية حتى تكون النتائج موثوقة، على النحو المبين أدناه.

٣٣ - وتتضمن عملية إعداد البيان السادس المُجمَّع إدماج فرادى تقارير البيان السادس الواردة من كل موقع، التي يجري إعدادها باستخدام تقرير ACLDGB50 التابع لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونص برمجي ذي صلة. وعند تشغيل هذه البيانات تباعاً، تُجمَّع موازين المراجعة للأموال الخارجة عن الميزانية لأغراض إيرادها في البيان السادس المحلي بالشكل المقرر لها. ويمكن مراجعة محتوى التقرير ACLDGB50 حسابياً حيث إنه متصل بقواعد البيانات المحاسبية في المقر، وبكل من المكاتب المحلية المبينة في البيان السادس. وعلاوة على ذلك، تقوم شعبة الحسابات ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بالتحقق من دقة القيم الواردة في كل بيان من البيانات السادسة المحلية، ويجري استبقاء ملفات ورفقات العمل ذات الصلة في وحدة التعاون التقني. وتتضمن عملية التحقق أن القيم الواردة في ملخص التقرير ACLDGB50 بشأن فرادى الصناديق تتطابق تماماً مع القيم الواردة في ميزان المراجعة النهائية لكل صندوق، وأن موجزات مجموعة الصناديق المحسوبة عن طريق النص البرمجي لأغراض البيانات السادسة المحلية كاملة وبياناتها مذكورة بدقة.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، يُجرى أيضاً مزيد من التحقق من القيم الواردة بشأن نفقات التعاون التقني الممولة من الميزانية العادية في كل بيان من البيانات السادسة المحلية، وذلك من خلال إجراء مقارنة مع الكشف الخاص بالبواب ٢٢ من البيان الرابع، الذي يورد، في ما يخص كل موقع، عرضاً عاماً لاعتمادات التعاون التقني في الميزانية العادية، وما يتعلق بها من مجموع النفقات بحسب فئة الإنفاق، والرصيد غير المثقل من الاعتمادات.

٣٥ - وحيث إنه يمكن التحقق من عملية إعداد البيان السادس لكل موقع بالرجوع إلى قاعدة بيانات النظام المتكامل المقابلة له، وإلى ورفقات العمل، فإن الإدارة لا تتفق مع التوصية؛ آخذة في اعتبارها كذلك أن العملية المستخدمة في إخراج البيانات قائمة على المحتوى المنشود للبيان السادس، وأنه يجري استحداث ما يخضع له من عمليات مراجعة يمكن التحقق منها. وعلاوة على ذلك، فالإدارة تعتبر أن التكاليف المضافة لإجراء مزيد من التشغيل الآلي في هذه المرحلة قبل تنفيذ مشروع أوموجا، تفوق ما تحققه من فائدة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	لم تُقبل
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٣٦ - في الفقرة ٩٨، أوصى المجلس أن تعزز الإدارة الرقابة الداخلية على الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني غير العاملة، وأن تعجل بإغلاق الصناديق التي يلزم إغلاقها.

٣٧ - وجرى إغلاق جميع الصناديق الواردة في المرفق الثالث من تقرير المجلس المدرجة على أنها "تم الموافقة على إغلاقها". وستنسق الأمانة العامة مع المكاتب الفنية ذات الصلة، من أجل الإسراع، حيث أمكن، بجميع الإجراءات اللازمة للقيام بإغلاق الصناديق المدرجة على أنها "في انتظار إغلاقها أو يجري استعراضها من أجل الإغلاق" وكذلك أي صناديق حددت على أنها غير عاملة بحلول التاريخ المستهدف. وجرى قبول التوصية؛ إلا أنه لوحظ عدم وجود أي صندوق من الصناديق الاستثمارية غير العاملة بها أرصدة تذكر أو أرصدة جارية.

إدارة الشؤون الإدارية	الإدارة المسؤولة:
قيد التنفيذ	الحالة:
عالية	الأولوية:
الربع الرابع من عام ٢٠١١	التاريخ المستهدف:

٣٨ - في الفقرة ١٠٧، أوصى المجلس أن تضفي الأمانة العامة الطابع الرسمي على نظام توزيع المهام بين مكتب الشؤون القانونية، ومكتب المراقب المالي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لإدارة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر.

٣٩ - وترى الأمانة العامة أنه من غير الضروري اعتماد بروتوكول لإضفاء الصفة الرسمية على توزيع المهام، وخاصة نظراً لأن مراجعة الحسابات أكدت أن تقاسم المسؤوليات قد تطور وأنه معمول به. وترغب الأمانة العامة أيضاً في أن تبرز أنه بخلاف شؤون الإدارة؛ تنطوي المسائل التي يجري معالجتها في نيويورك على عناصر متداخلة ولذا فهي تمس جميع المكاتب الثلاثة بطبيعة الحال. ويمكن أن تلحق توصية إضفاء الصفة الرسمية على نظام توزيع المهام الضرر بالمنهجية الحالية لتنسيق القرارات الإدارية. وبالرغم من ذلك، فإنه نظراً للملاحظة السليمة بأنه لا توجد وثيقة تحدد الترتيبات الموجودة بين المكاتب الثلاث، توافقت الأمانة العامة على إعداد مخطط موجز بالترتيبات الإدارية في مكاتب المقرر في إطار دعم المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وذلك لأغراض التسجيل ليس إلا.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الشؤون القانونية/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع لعام ٢٠١٠

٤٠ - في الفقرة ١١٦، أوصى المجلس أن تكفل الإدارة، أن تعمل المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، في إطار إعداد ميزانياتها المقبلة، على استعراض منهجيتها التقديرية بغية أن تراعي بشكل أفضل التنفيذ الفعلي لميزانياتها السابقة.

٤١ - ولا توافق الإدارة على أنه ينبغي للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تستخدم منهجية تقديرية تقوم على المصاريف الفعلية. وترى الإدارة أن المنهجية ينبغي أن تكون تطلعية وأن تكون قائمة على برنامج العمل المنتظر. ويجب أيضا أن تكفل المحكمة أيضا الحصول على المصادقة على الميزانية بالنسبة لجميع الاحتياجات المحتملة من أجل دعم العمليات القضائية، مع إدراكها تماما أن بعض هذه العمليات قد تؤجل نتيجة للتغيرات في الجدول الزمني للمحكمة. وفي حين أن من المهم توفير التمويل، إلا أن الإدارة تدرك أن تكاليف المحكمة تتزايد، وتبذل كل الجهود الواعية كي تقصر التزامها بالتمويل على أساس الاحتياج فحسب. ونظرا لإدراك المحكمة للظروف المالية الحالية وللصعوبات التي تعترض تعبئة الموارد الكافية لدعم الميزانية المعتمدة، فإنها تشجع تحقيق وفورات حيثما أمكن.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الحالة:	لم تُقبل
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٤٢ - في الفقرة ١٢١، أوصى المجلس أن تكفل الإدارة قيام المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر بإعداد أداة للمتابعة لجميع الأطراف

تحتوي على المؤشرات الرئيسية (معدل شعور الوظائف، الفترة الزمنية والإنتاجية لوحدة الترجمة التحريرية، والفترة الزمنية والإنتاجية لتجهيز طلبات تقديم الشكوى).

٤٣ - وترى الأمانة العامة أن المحكمة قد حققت تحسناً ملحوظة في الإبلاغ عن الأداء منذ بدء عملها. ومع ذلك، فإنها توافق على الاستمرار في توسيع نطاق استخدامها للمؤشرات الأداء، ووضع نقاط مرجعية جديدة، لا سيما إزاء الجدول الزمني الإرشادي الجديد للمحكمة. ونظراً لأن النواتج هي منجزات مستهدفة مجمعة لعنصري المحكمة معاً، تشير الأمانة العامة إلى أن التوصية تسري أيضاً على الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، ولا تقتصر على المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٠

٤٤ - في الفقرة ١٣١، أوصى المجلس بأن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جهوده الرامية لترشيد صناديقه الاستثمارية للتعاون التقني بأن يعد كل عام مجلس التجارة والتنمية: (أ) قائمة بالصناديق الاستثمارية الجديدة مع تبرير موجز لإنشائها؛ (ب) قائمة بالصناديق غير العاملة مع تفسير لأسباب استمرارها.

٤٥ - واستجابة للجزء (أ) من التوصية، أدرجت قائمة الصناديق الاستثمارية الجديدة في المرفق الإحصائي للتقرير السنوي بشأن التعاون التقني المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية. وسيقدم تبرير لإنشاء الصناديق الاستثمارية الجديدة في وثيقة غير رسمية إلى الدول الأعضاء في الفريق العامل المعني بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في أيلول/سبتمبر. واستجابة للجزء (ب)، يجري تجميع قائمة بالمشاريع غير العاملة (المشاريع التي ليس لديها أي نفقات على مدى السنوات السابقة، وستقدم هذه المعلومات إلى الفريق العامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

الإدارة المسؤولة:	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١٠

٤٦ - في الفقرة ١٣٥، أوصى المجلس بأن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بما يلي: (أ) إعداد دليل إداري من أجل مشاريع التعاون التقني يضم جميع الإجراءات السارية، لا سيما في مجال الرصد؛ (ب) التأكد من قيام دائرة التعاون التقني بتوزيع التقارير المرحلية على الجهات المانحة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات التمويلية.

٤٧ - واستجابة للجزء (أ) من التوصية، فإن أكبر البرامج الممولة بموارد خارجة عن الميزانية، وهما نظام إدارة الديون والتحليل المالي، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، اللذان يشكلان معاً ما يزيد عن ٥٠ في المائة من أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخارجة عن الميزانية، قد وضعا للعاملين بهما أدلة لموظفي المشاريع، تضم جميع الإجراءات الواجبة التطبيق. وسيجري بحلول نهاية عام ٢٠١١ إكمال دليل إداري عام بشأن التعاون التقني، يضم جميع الإجراءات الواجبة التطبيق. وجرى بالفعل تنفيذ الجزء (ب)، حيث يتم إرسال التقارير المرحلية للسنة الحالية والماضية والتقارير المالية عن السنة السابقة إلى كل جهة من الجهات المانحة في نيسان/أبريل من كل عام.

الإدارة/الهيئة المسؤولة:	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٠

٤٨ - في الفقرة ١٤٦، أوصى المجلس أن تعزز الإدارة سبل المراقبة الداخلية على الصناديق الاستثمارية العامة غير العاملة، وأن تعجل بإغلاق الصناديق التي يلزم إغلاقها.

٤٩ - وجرى حالياً إغلاق الصندوق الوارد في المرفق الثالث بوصفه "ووفق على إغلاقه". وستنسق الإدارة مع المكاتب الفنية ذات الصلة، من أجل التعجيل، حيث أمكن، بجميع الإجراءات اللازمة لإغلاق الصناديق المدرجة على أنها "في انتظار إغلاقها أو يجري استعراضها من أجل الإغلاق" في المرفق الثالث من تقرير المجلس، وكذلك أي صناديق حددت على أنها غير عاملة، بحلول التاريخ المستهدف.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١١

٥٠ - في الفقرة ١٥٦، وافقت الإدارة على توصية المجلس بما يلي: (أ) زيادة تواتر مراجعات الحسابات التعاقدية المتعلقة بمطالبات الرعاية الصحية؛ (ب) دراسة طرق لتعزيز سبل الرقابة الداخلية على عمليات سداد مبالغ المطالبات.

٥١ - ويتعلق الجزء (ب) من التوصية بتعزيز سبل الرقابة على عمليات سداد مبالغ المطالبات إلى أقصى حد ممكن، إلا أن إمكانية التطبيق العملي لذلك محدودة للغاية. وستجري الإدارة مزيداً من الدراسة لهذه المسألة، وستستعرض إمكانية إجراء عمليات تحقق دورية من صلاحية الاستحقاقات. ونظراً لدواعي السرية وغيرها من القيود، فليس من الممكن أساساً تنفيذ هذا الجزء من التوصية موضوعياً بصورة مجدية.

٥٢ - والتاريخ المستهدف لمراجعة حسابات مطالبات الرعاية الصحية هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والتاريخ المستهدف لدراسة طرق لتعزيز سبل الرقابة الداخلية على سداد مبالغ المطالبات هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وينبغي إجراء مراجعات حسابات مطالبات الرعاية الصحية مرة كل ثلاث سنوات تقريباً، ولذلك فمن المقرر إجراء مراجعة الحسابات المقبلة في عام ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٣

٥٣ - في الفقرة ١٦٠، أوصى المجلس الإدارة بأن تعزز سبل رقابتها الداخلية لكفالة دقة أرصدة الحسابات المستحقة الدفع والمستحقة القبض لدى الكيانات المناظرة، وذلك عند نهاية الفترة المالية.

٥٤ - لا توافق الأمانة العامة على الملاحظة الواردة في الفقرة ١٥٨ التي ذكرت أن "الإدارة لم تستطع تقديم تفسير شامل ومفصل للتفاوتات". فخلال إجراء مراجعة الحسابات، قُدم تحليل مفصل وتسويات للتفاوتات، أظهر أن التفاوتات ترجع إلى اختلافات في التوقيت وأمور أخرى. ولذلك ترى الأمانة العامة أن سبل الرقابة الداخلية موضوعة لكفالة دقة أرصدة الحسابات المستحقة القبض والمستحقة الدفع لدى الوكالات.

٥٥ - وفي الوقت نفسه، توافق الأمانة العامة أيضاً على أن من الممكن زيادة توطيد هذه الإجراءات. ومن ناحية أخرى، فمن الصعب ومن غير المجدي عملياً تسوية جميع أرصدة

الحسابات المستحقة القبض والمستحقة الدفع بشكل كامل، وذلك نظرا لعدد الحسابات المعنية، وطابع الاختلافات، ومحدودية الوقت المتاح في إطار الموعد المحدد للإغلاق.

٥٦ - وسيكون التركيز خلال السنوات المقبلة منصبا على تنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وستخصص جميع الموارد المتاحة لإنجاز هذين الهدفين الرئيسيين. ومن ثم سيكون تنفيذ التوصية بالتزامن مع نظام أوموجا، الذي من المتوقع أن يبدأ عمله بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٣

٥٧ - في الفقرة ١٦٤، أوصى المجلس الإدارة أيضا بأن من الوقت الذي يستغرقه التصديق على الفواتير من أجل التقيد بالمحاسبة القائمة على الاستحقاق.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١١

٥٨ - في الفقرة ١٩١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تنظر في تنقيح سياستها لتقييم الالتزامات المتعلقة بالإجازات لدى تنفيذها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٥٩ - وتلاحظ الإدارة أن معاملة الإجازات السنوية في إطار المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعكس ما يرد تحت المعيار ١٩ من المعايير المحاسبية الدولية، وبعد أن أجرى مجلس المعايير المحاسبية الدولية مؤخرا استعراضا للمعيار ١٩، فقد قدم توجيهات إضافية. وينص المعيار ١٩ من المعايير المحاسبية الدولية على أن العامل الحاسم في التمييز بين الاستحقاقات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل هو التوقيت المتوقع لتسويتها، وهو ما يستند إليه في تصنيفها.

٦٠ - وقد عالجت الإدارة مسألة استحقاق الإجازة السنوية المستبدلة باعتباره استحقاقا طويل الأجل، نظرا لأن هذا الاستحقاق لا يكون مستحق الدفع إلا عند انتهاء خدمة

الموظف في المنظمة، كما أنه يستمد، وفقا للقاعدة المطبقة تقليدية القائلة ”الوارد أخيرا يصرف أولا“، من أيام الإجازات السنوية غير المستخدمة التي استحققت تدريجيا طوال سائر فترات الحياة الوظيفية النشطة للموظفين. ومن هنا فإن هذا الاستحقاق لا يفي بشروط الاستحقاقات القصيرة الأجل بموجب الفقرة ١٠ من المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي تعرّف استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بأنها ”استحقاقات (بخلاف استحقاقات إنهاء الخدمة) تكون واجبة السداد بكاملها خلال ١٢ شهرا بعد نهاية الفترة التي قدم فيها الموظفون الخدمة ذات الصلة“.

٦١ - ولذلك فإن الإجازات السنوية المستبدلة قد عوملت باعتبارها استحقاقا طويلا الأجل، وقد جرى قياسها على القيمة الحالية للالتزام وفقا لمنهجية تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة، المنصوص عليها في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وترى الإدارة أن تقييمها باستخدام المبادئ الاكتوارية التي تراعي، ضمن جملة أمور، معدل التراكم والخصم في المستقبل على القيم الحالية، يتمشي مع الشروط ذات الصلة في إطار المعيار ٢٥ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦٢ - ومع ذلك، فإنه نظرا لشواغل مراجعي الحسابات وإمكانية وجود تفسيرات مختلفة لاستحقاقات الإجازات عموما وأوجه التباين في معاملة هذه المسألة في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة، تعتزم الإدارة المضي في مناقشة هذه المسألة مع الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في أنحاء المنظومة بغية وضع نهج منسق عبر منظومة الأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١١

٦٣ - في الفقرة ٢٠٣، أوصي المجلس الإدارة بأن تستعرض الأطار المنطقي للميزنة القائمة على النتائج بغية جعله أكثر دقة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٦٤ - في الفقرة ٢٠٨، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن توضح أهداف عملية الميزنة القائمة على النتائج، من أجل جعلها أكثر تماشياً مع النظام الحالي وبالتالي الحصول على دعم أكبر من الجهات الفاعلة المعنية داخل المنظمة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٦٥ - في الفقرة ٢١٢، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل استخدام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات نفس المقاييس بالنسبة للمؤشرات المستخدمة لوضع الأهداف وقياس الأداء.

٦٦ - وقد جرت المواءمة الكاملة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، الذي سيشكل الأساس الذي تستند إليه الميزانية المقبلة، في جميع مراكز العمل. وتم توحيد الأهداف وتحديثها بمستويات مطلقة (أي ١٠٠ في المائة أو صفر في المائة)، لتكون مؤشراً دائماً للهدف المرجو تحقيقه، مما سيسلط مزيداً من الضوء على مقياس الإنجاز في كل مركز من مراكز العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت أفرقة عاملة لكفالة توحيد كافة المقاييس في مراكز العمل كافة. وتبعاً لذلك، ستطبق التوصية في دورة الميزانية المقبلة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مفتوح

٦٧ - في الفقرة ٢١٦، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل قيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بمقارنة الأهداف مقابل الإنجازات من أجل قياس أدائها.

٦٨ - وأنشئت وحدة الرصد والتقييم وإدارة المخاطر والتحقق من الإحصاءات في عام ٢٠٠٩ وهي تضمن إجراءات قياسات وتحليلات متعمقة لجميع أهداف إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مفتوح

٦٩ - في الفقرة ٢٢٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل قيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بما يلي: (أ) تقديم ما يسوغ تخفيضها لأهدافها؛ (ب) مواءمة الطرق المستخدمة لتحديد أهداف لمعدل تنفيذ الاجتماعات في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي.

٧٠ - وبالنسبة للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، جرى توحيد جميع الأهداف وتحديدها بمستويات مطلقة (أي ١٠٠ في المائة أو صفر في المائة) لتكون مؤشرا دائما للهدف المرجو تحقيقه. وتبعاً لذلك، ستنفذ هذه التوصية في دورة الميزانية المقبلة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مفتوحة

٧١ - في الفقرة ٢٢٣، وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على توصية المجلس بأن تكفل أن يكون تحديد الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لكل برنامج فرعي محصلة حوار متعمق بين مديري البرامج والأمانة العامة، بغية زيادة الفائدة المتحققة من برنامج العمل بوصفه أداة إدارية أثناء مرحلة التنفيذ.

٧٢ - وخلال عملية صياغة الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، نظمت سلسلة من حلقات العمل من أجل وضع إطار للتائج لكل برنامج فرعي بمشاركة من موظفي الفئة الفنية المعنيين ومديري البرنامج في أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاستفادة من النتائج التي توصل إليها معتكف للإدارة العليا دعا لعقده الأمين التنفيذي. ووضع فريق الإدارة العليا تعريفا لأهداف الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وإنجازاته المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز به، وذلك بالاشتراك مع عملية مبادرة الفعالية التنظيمية التي قادها الأمين التنفيذي.

الإدارة المسؤولة:	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٧٣ - في الفقرة ٢٢٧، وافقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على توصية المجلس بأن تميز بوضوح النواتج التي تشكل جزءاً من أنشطة الإدارة اليومية عن تلك التي تشكل عناصر أساسية في عمل المنظمة، مع كفالة تجنب وجود قوائم للمهام الروتينية غير المحددة كمياً.

٧٤ - ووفقاً للرد الإداري الوارد من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على توصيات مراجعي الحسابات، سيجري صياغة نواتج برنامج العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مع روابط أكثر قوة مع الإنجازات المتوقعة ذات الصلة. وسيجري التحديد الكمي للنواتج الواردة في برنامج العمل على نحو متسق، ووفقاً للتعليمات العالمية التي يصدرها مقر الأمم المتحدة بشأن إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة:	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٠

٧٥ - في الفقرة ٢٣٧، أوصى المجلس الإدارة بأن تكفل أن يكون اختيار الحلول الاستثمارية والصلة بين تكوين الحافطة وسيولتها وأهدافها الربحية وتعرضها للمخاطر محددًا رسميًا وموثقًا على نحو أكثر دقة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمارات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٧٦ - في الفقرة ٢٤٠، أوصى المجلس أن تعزز الإدارة الإبلاغ بشأن: (أ) استراتيجية الاستثمار المختارة، (ب) التنفيذ اليومي لتلك الاستراتيجية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٧٧ - في الفقرة ٢٤٢، أوصى المجلس أن تكمل الإدارة إطار تقييم الأداء بالنسبة لإدارة النقدية بإدراج أهداف محددة فيما يتعلق بتكوين الحافطة وسيولتها ومدتها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٧٨ - في الفقرة ٢٤٥، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي: (أ) تحديد الإجراءات المتعلقة برصد جميع الحدود المنصوص عليها في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لإدارة الاستثمارات وإضفاء الطابع الرسمي عليها وتنفيذها؛ (ب) تصميم وتعهّد بطاقة أداء موحدة تدمج رصد جميع الحدود، بغية إبلاغ نتائج هذا الرصد إلى لجنة الاستثمار.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٧٩ - في الفقرة ٢٥١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تعيد دراسة مهام وأنشطة مجلس المنشورات، وأن تعيد توزيعها إذا اقتضى الأمر.

٨٠ - ومع أن الإدارة لا توافق على أنه ينبغي إعادة توزيع أنشطة مجلس المنشورات، يوصى بتنقيح نشرة الأمين العام ST/SGB/2005/15 حتى يتسنى إعادة تعيين مجلس المنشورات، بالإضافة إلى كونه هيئة معنية بوضع المعايير، بوصفه مركز التنسيق لعملية النشر داخل المنظمة. ولا يمكن أن يتحقق بفعالية استعراض برامج النشر وتنسيق ومواءمة تدفقات النشر، والرقابة على التكاليف ورصد المخصصات الملائمة في الميزانية، وتنفيذ الآليات الجديدة، إلا إذا عهد إلى مجلس المنشورات، بوصفه الجهة المركزية في المنظمة التي تعنى بجميع مسائل النشر وحقوق الطبع، بالسلطة والمسؤولية والوسائل التي تتيح له تقديم هذه الأمور.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الإعلام
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٢

٨١ - في الفقرة ٢٥٦، أوصى المجلس الإدارة بكفالة أن تتخذ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تدابير لزيادة تنسيق المنشورات، من حيث المحتوى وأولويات التحرير على حد سواء، ولا سيما من أجل تفادي التداخل في المنشورات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٠

٨٢ - وفي الفقرة ٢٦٠، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة أن تكون خطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالوثائق الإلزامية الموجهة إلى عامة الجمهور موضعاً لعملية تقييم للنتائج، بحيث يمكن عندئذ إحالتها إلى الهيئة الرئيسية التي كلفت بنشر الوثائق.

٨٣ - وأجري التقييم المطلوب عن طريق وسائل شتى، من بينها المناقشات الداخلية، والتغذية العكسية الواردة من أعضاء اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (لتلك التي تشمل التعاون مع أعضاء اللجنة التنفيذية)، والتغطية الإعلامية وأرقام المبيعات.

٨٤ - ولا تتلقى المنشورات الموجهة إلى عامة الجمهور أية إعانات مالية. ويقرر الناشرون الخارجيون ما إذا كانت المنشورات مثيرة للاهتمام وقد رفضوا في الماضي بعض المنشورات.

وتكفل سياسة التفاوت في الأسعار أن تكون الكتب ميسورة في البلدان النامية. وحيث أنه لا توجد أموال مخصصة لبرنامج المنشورات، فليس ثمة تقييم منهجي.

٨٥ - وحيث أن الأمم المتحدة تطور تكنولوجيا لطباعة المنشورات حسب الطلب، ستكون هناك أحجام أصغر للنسخ المطبوعة. وقد أصبح من المعتاد في الوقت الراهن عدم وجود فرق في السعر، على سبيل المثال، بين طباعة ٥٠٠ نسخة أو ١ ٠٠٠ نسخة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الحالة: لم تُقبل

الأولية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٨٦ - وفي الفقرة ٢٦٥، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل أن يقدم تقرير الأمين العام السنوي عن خطة المؤتمرات إحصاءات لقياس مجموع عدد الاجتماعات من أجل تقييم التغيرات في ذلك المتغير.

٨٧ - وسيتضمن تقرير خطة المؤتمرات لعام ٢٠١٠ بيانات عن مجموع عدد الاجتماعات التي تديرها جميع مراكز العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

الحالة: نفذت

الأولية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٨٨ - وفي الفقرة ٢٧٠، أوصى المجلس الإدارة بأن تكفل قيام إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بإجراء تحليل لأداء جميع الاجتماعات التي قدمت لها خدمات الترجمة الفورية ولكل مركز من مراكز المؤتمرات.

٨٩ - وتتوافر من خلال النظام الإلكتروني للاجتماعات والدراسات الاستقصائية المتاحة لجميع الاجتماعات بيانات مفصلة عن أداء الاجتماعات لجميع مراكز العمل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٩٠ - وفي الفقرة ٢٧٤، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل تنفيذ إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على وجه السرعة خطة لمرحلة التحول إلى المخطط العام لتجديد مباني المقر، من أجل اكتساب معرفة دقيقة بالاحتياجات وتوفير الأدوات التشغيلية للتعامل معها.

٩١ - وهناك رصد ومناقشة على نحو نشط للمسائل الناشئة في أماكن العمل المتصلة بتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، عن طريق المنسقين في كل اختصاص من اختصاصات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ويجري تناول المسائل على أعلى المستويات مع مسؤولي المخطط العام لتجديد مباني المقر أو مع المسؤولين في إدارة الشؤون الإدارية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مفتوح

٩٢ - وفي الفقرة ٢٨٢، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل عدم إنشاء إدارة شؤون الإعلام مراكز تنسيق إقليمية ريثما يتم إجراء دراسة تفصيلية لكفاءتها التشغيلية والجغرافية.

٩٣ - توافق الإدارة على التوصية، ولا تفكر حالياً في إنشاء مراكز تنسيق إقليمية جديدة. مع ذلك، فإن مركز الأمم المتحدة للإعلام الذي سينشأ في لواندا، بأنغولا، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من المتوقع أن يضطلع بدور في تنسيق الترجمة التحريرية، والطباعة وتوزيع الموارد الإعلامية في البلدان الأخرى الناطقة باللغة البرتغالية. وفي هذا الصدد، سيعمل على نحو وثيق مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في ريو دي جانيرو والمكتب البرتغالي في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في بروكسل.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الإعلام
الحالة:	نفّذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٩٤ - وفي الفقرة ٢٨٦، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تُصدر نشرة الأمين العام التي تحدد تنظيم ومسؤوليات إدارة شؤون السلامة والأمن، بما فيها تلك المتعلقة بشعبة خدمات السلامة والأمن في المقر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون السلامة والأمن
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١١

٩٥ - وفي الفقرة ٢٩٤، أوصى المجلس بأن تعيد الإدارة تقييم الاحتياجات من الموظفين لدى المكتب الرئيسي بنيويورك لشعبة خدمات السلامة والأمن في المقر التابعة لإدارة شؤون السلامة والأمن.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون السلامة والأمن
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١١

٩٦ - وفي الفقرة ٣٠٥، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة تعزيز إدارة شؤون السلامة والأمن بشدة نظامها للرقابة الداخلية على تنفيذ المعايير الدنيا للأمن التشغيلي في مواقع مقار الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون السلامة والأمن
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١١

٩٧ - وفي الفقرة ٣١١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل قيام مكتب الشؤون القانونية بتعريف وتحديد الأهداف والمؤشرات الإدارية الوسيطة كل مرحلة من مراحل عملية نشر المعاهدات.

٩٨ - وتعتقد الإدارة أن فكرة "المؤشرات الوسيطة" المتعلقة بمتوسط الوقت اللازم لنشر المعاهدات هي فكرة عملية. ويهدف تحسين عملية نشر المعاهدات، قامت الإدارة، بمساعدة من خبير استشاري في الشؤون الإدارية، باستعراض هذه العملية. واستند الاستعراض على منهجية تحسين العمليات التجارية المعيارية. وانطوى التقرير المنبثق عن الاستعراض على تحليل للتكنولوجيا الداعمة للعمليات. وتدرس الإدارة حاليا السبل الكفيلة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملية منقحة ومستكملة للمنشورات. وستسعى هذه العملية إلى إدراج قدر أكبر من المنشورات على الإنترنت وإجراء تحسينات على النسخة المنشورة على الإنترنت لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة. ويجري حاليا تطوير التكنولوجيا الداعمة التي تدعم عملية نشر المعاهدات. ومن المقرر أن توثق العملية الجديدة الأهداف والمؤشرات الإدارية الوسيطة لكل مرحلة من مراحل عملية المعاهدات. وجرى استعراض عمل قسم المعاهدات بمكتب الشؤون القانونية المذكور أعلاه، بما في ذلك استعراض عملية نشر المعاهدات، للمساعدة على تحسين تنفيذ برنامج عمل القسم. وهناك عدد من الجوانب لهذا المشروع، بما فيها التغييرات في الملاك الوظيفي، والتكنولوجيا والعملية. وإضافة إلى ذلك، سيسعى مكتب الشؤون القانونية إلى تعزيز العلاقات داخل الأمم المتحدة كجزء من الجهود الشاملة التي يبذلها لإنجاز تحسينات، تشمل مجال الترجمة التحريرية.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الشؤون القانونية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	يحدد فيما بعد

٩٩ - وفي الفقرة ٣٢٠، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة موافقة إدارة الشؤون السياسية، إلى جانب إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني، على تقسيم دقيق وتشغيلي للمسؤوليات المتعلقة بالمساندة الإدارية للبعثات السياسية الخاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات.

١٠٠ - وقد قبلت جميع الأطراف المعنية هذه التوصية. وتناقش حاليا إدارة الشؤون السياسية، وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون الإدارية التقسيم الدقيق والتشغيل للمسؤوليات المتعلقة بمساندة البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية/إدارة الشؤون الإدارية/إدارة

الدعم الميداني

الحالة: قيد التنفيذ

الأولية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الرابع من عام ٢٠١٠

١٠١ - وفي الفقرة ٣٢٠، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) تنظيم جميع المشتريات التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في حال عدم وجود تفويض؛

(ب) منح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تفويضا بسلطة الشراء، حتى لو كانت لمشتريات منخفضة القيمة فقط؛

(ج) وفي حال عدم منح التفويض المذكور، أو ريثما يتم تنفيذه فعليا، إصدار تعليمات تشغيلية مفصلة للمكتب من أجل اضطلاعهم بأنشطة الشراء امتثالاً لدليل مشتريات الأمم المتحدة.

١٠٢ - وقد قبلت التوصية (أ). وفيما يتعلق بالتوصيتين (ب) و (ج)، فإن طابع التفويض هو جزء من المناقشات المشار إليها في رد الأمانة على الفقرة ٣٢٠ أعلاه.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية/إدارة الشؤون الإدارية/إدارة
الدعم الميداني
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الرابع من عام ٢٠١٠

١٠٣ - وفي الفقرة ٣٢٩، أوصى المجلس الإدارة بأن تنظم بأثر رجعي إجراءات الشراء التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون قبل حصوله على تفويض بسلطة الشراء.

١٠٤ - وقد قبلت هذه التوصية. وتقوم البعثة حاليا بعملية تنظيم إجراءاتها السابقة المتعلقة بالمشتريات وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وللدليل مشتريات الأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون السياسية/إدارة الشؤون الإدارية/إدارة
الدعم الميداني
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١١

١٠٥ - وفي الفقرة ٣٣٠، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة تقييد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون تقييدا صارما بقواعد الشراء في الأمم المتحدة.

١٠٦ - وقد قبلت هذه التوصية. وصدرت تعليمات لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون تتعلق بالامتثال التام للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات وللدليل المشتريات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية/إدارة عمليات حفظ السلام
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١١

١٠٧ - وفي الفقرة ٣٣٦، أوصى المجلس الإدارة بتعزيز وتسريع عملية التسوية بين بيانات الجرد المادي والبيانات المحاسبية المتعلقة بالملكات غير المستهلكة لضمان التقييم العادل لهذه البنود في الملاحظات على البيانات المالية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١١

١٠٨ - وفي الفقرة ٣٤١، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بتعيين شخص لإدارة المباني المملوكة للأمم المتحدة التي تستأجرها أطراف ثالثة.

١٠٩ - وقد نفذت هذه التوصية. وجرى تعيين موظف لإدارة المباني المملوكة للأمم المتحدة والتي تستأجرها أطراف ثالثة.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الأمم المتحدة في جنيف
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١١٠ - وفي الفقرة ٣٤٨، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) إنشاء هيكل لإدارة مشروع تجديد ممتلكات مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذي يجمع على صعيد واحد مقرى الأمم المتحدة في نيويورك و جنيف؛

(ب) كفالة تزويد مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالموظفين اللازمين لتنفيذ ومتابعة الأعمال المبرمجة.

١١١ - وقد أنشئ هيكل مبدئي لإدارة خطة التراث الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة في جنيف التي تجمع على صعيد واحد مقرى الأمم المتحدة في نيويورك و جنيف. وقد زُود المكتب بالموظفين من أجل تنفيذ الدراسة المفاهيمية والهندسية التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها المستأنفة في عام ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الأمم المتحدة في جنيف
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١١٢ - وفي الفقرة ٣٥٢، يوصي المجلس الإدارة بأن تكفل تكيد مكتب الأمم المتحدة في فيينا بالقاعدة المالية ١٠٥-٢٢ من القواعد المالية للأمم المتحدة لمعالجة حالات فقدان الممتلكات.

١١٣ - وأورد مشروع النص أن مجلس حصر الممتلكات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد جرى تجديده بصورة ملائمة من خلال إصدار التعميم المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩. وينبغي الإشارة إلى أنه قد صدر منذ ذلك الحين تعميمان آخران في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الأمم المتحدة في فيينا
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١١٤ - وفي الفقرة ٣٥٦، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل قيام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بإدارة ممتلكاته غير المستهلكة وفقا لقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة.

١١٥ - وقد زودت البعثة بوثائق التوجيه والسياسات المتعلقة بإدارة الممتلكات، بما فيها دليل إدارة الممتلكات، ودليل التصفية، والتوجيهات بشأن رقابة الممتلكات والمساءلة عنها/إدارتها، فضلا عن إمكانية الوصول إلى موقع "مجموعة الممارسين لإدارة الممتلكات"، الذي يحتوي على مكتبة كاملة للموارد ذات الصلة. وتوفر تلك الوثائق التوجيه وتحدد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تعالج النتائج الواردة في مشروع التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى التأكيد مجددا على متطلبات ووثائق التوجيه والسياسات المشار إليها أعلاه في التوجيه الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن إدارة الدعم الميداني بشأن الرقابة

على الممتلكات وإدارتها للسنة المالية ٢٠٠٩. وستبلغ جميع البعثات الميدانية، بما فيها البعثات السياسية الخاصة، مرة أخرى. بمتطلبات وثائق التوجيه والسياسات المذكورة أعلاه في التوجيه التالي بشأن إدارة الممتلكات المزمع صدوره في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الإدارة المسؤولة: إدارة عمليات حفظ السلام / إدارة الدعم الميداني

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١١

١١٦ - وفي الفقرة ٣٦٠، وافقت الإدارة على توصية بأن تكفل قيام المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بما يلي:

(أ) تحسين نوعية جرده كي يعكس بدقة حالة الممتلكات غير المستهلكة؛

(ب) إيضاح حالة ما في حوزته من البنود التي هي من ممتلكات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كي يتسنى رصدها على نحو مستقل.

الإدارة المسؤولة: المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض

بالمرأة

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١١٧ - وفي الفقرة ٣٦٦، يوصي المجلس الإدارة بتقييم الحاجة إلى استكمال مجموعة الاختصاصات من أجل:

(أ) تكييف الاختصاصات مع المتطلبات الحالية للمنظمة؛

(ب) توضيح تعريف الاختصاصات والمستويات؛

(ج) استحداث اختصاصات فيما يتعلق بالخبراء التقنيين، بخلاف الاختصاصات السلوكية والإدارية.

١١٨ - وصدر طلب لتقديم العروض وهو قيد النظر حاليا مع المكاتب المعنية من أجل إشراك بائع يساعد على استعراض واستكمال إطار الاختصاصات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأول من عام ٢٠١١

١١٩ - وفي الفقرة ٣٧٢، أوصى المجلس الإدارة بتقييم أداء أفرقة استقدام الموظفين واستعراض أشكال التدريب في مجال استقدام الموظفين القائم على الكفاءة (الالتزام بالحضور، والفترة الزمنية والمحتوى).

١٢٠ - وفيما يتعلق بأفرقة استقدام الموظفين، فإن السياسة الجديدة المتعلقة بنظام اختيار الموظفين الواردة في الأمر الإداري ST/AI/2010/3 تتوقع إنشاء أفرقة التقييم التي ستقيم المؤهلات والمعلومات الأساسية للمرشحين لشغل الوظائف المعلن عنها. وفيما يتعلق بتشكيل أفرقة التقييم والمهام التي ستضطلع بها (أفرقة الخبراء)، فقد حددت تفاصيل أدوار ومسؤوليات الأفرقة فضلا عن مؤهلات أعضاء الأفرقة وأدرجت في الدليل التدريبي لتوظيف المديرين. المطلوب من مديري التوظيف كفالة تشكيل جميع أفرقة التقييم من موظفين معينين في وظائف من غير الوظائف المؤقتة؛ ويخدمون في نفس رتبة الوظيفة المعلن عنها أو في رتبة أعلى منها؛ وليسوا ممن يشغلون حاليا/مؤقتا الوظيفة المعلن عنها أو ليسوا من شاغلي الوظيفة الذين سيحري استبدالهم.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	مفتوح

١٢١ - وفي الفقرة ٣٧٧، أوصى المجلس الإدارة بأن تكفل تلقي جميع المسؤولين الذين من المرجح قيامهم بتقييم الموظفين تدريجيا كافيا لهذه الغاية، وأن يقدم عرض عام لجميع الموظفين الآخرين بشأن مقابلات التقييم.

١٢٢ - وترحب الإدارة بهذه التوصية، وعملا على إكمال النماذج الحالية للتعليم/التدريب بشأن إدارة الأداء، يجري حاليا وضع نموذج للتدريب الإلزامي في مجال إدارة الأداء لفائدة المديرين/المشرفين، وسيقدم في الربع الرابع من عام ٢٠١٠. ويجري حاليا تقديم إحاطات للموظفين بشأن عملية إدارة الأداء عن طريق حلقات العمل المشكّلة والمقررة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٠

١٢٣ - وفي الفقرة ٣٨٣، أوصى المجلس الإدارة بتقييم مجموع نفقاتها على التدريب، بغض النظر عن طابع هذه النفقات أو أصل الموارد المقابلة لها.

١٢٤ - وتعمل الأمانة العامة حاليا على معالجة هذه المسألة مع المكاتب ذات الصلة. ومع ذلك، فلم تجهز بعد الأدوات والآليات اللازمة لضمان تحقيق ذلك.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الثاني من عام ٢٠١١

١٢٥ - وفي الفقرة ٣٨٧، أوصى المجلس الإدارة بوضع جدول يُلزم بموجبه الموظفون الذين لم يلتحقوا ببرامج التدريب الإلزامي بالالتحاق بها في خلال فترة زمنية قريبة (تتراوح بين عام واحد و ١٨ شهرا)، وأن يجري التحقق من التنفيذ الفعال لذلك.

١٢٦ - ويشكل إكمال التدريب الإلزامي أحد العناصر في خطط عمل الموارد البشرية. ويخضع رؤساء الإدارات للمساءلة فيما يتعلق بالامتثال وتقدم التقارير إلى مجلس إدارة الأداء.

١٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الإدارة فترة الـ ١٨ شهرا إطارا زمنيا مناسباً لإكمال برامج التدريب الإلزامي باستثناء برنامج تنمية القدرات الإدارية/برنامج تنمية القدرات القيادية، حيث يوجد قصور في الموارد.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: مفتوح

١٢٨ - وفي الفقرة ٣٩٠، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام جميع الإدارات والمكاتب بصياغة وتوثيق استراتيجية متوسطة الأجل وقصيرة الأجل لتدريب الموظفين تحدد الاحتياجات والأهداف، وأن تجري تحليلاً كمياً للنتائج المستخلصة.

١٢٩ - وتوافق الإدارة على هذه التوصية وتلاحظ أن استراتيجية التعلم على نطاق الأمانة، التي ستصدر في الأشهر القادمة عقب إجراء ما يلزم من المشاورات، قد جرت صياغتها. وستنفذ الإدارات والمكاتب المناظرة بالأمانة العامة التدريب وفقاً لاستراتيجية الأمانة العامة.

١٣٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب الآن من جميع البعثات، عملاً بتوجيه إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني المتعلق بسياسات التدريب على حفظ السلام لجميع موظفي الأمم المتحدة، وضع خطة سنوية للتدريب تبرز الاحتياجات الداخلية للبعثة واستراتيجية أولويات التدريب الثلاثية السنوات الموضوعة في المقرر على حد سواء. ويحدد التوجيه المتعلق بالسياسات أيضاً إجراءات لتقييم التدريب.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الرابع من عام ٢٠١٠

١٣١ - وفي الفقرة ٤٠٢، أوصى المجلس، نظراً لتزايد أحجام أرباب العمل من القطاع الخاص عن تقديم البيانات المتعلقة بشروط خدمة موظفيهم، بأن تستعرض لجنة الخدمة المدنية الدولية وسائلها للحصول على تلك البيانات.

١٣٢ - وقد قبلت هذه التوصية ويتوقف الامتثال لها على قرار اللجنة الذي ستتخذه في دورتها الثانية والسبعين في ربيع عام ٢٠١١ وعلى المنهجية الجديدة للدراسة الاستقصائية لمرتبات فئة الخدمات العامة، بعد ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وتنظر فرقة العمل المعنية بمنهجيات

الدراسة الاستقصائية للمرتبات، التابعة للجنة، في إمكانية شراء بيانات المرتبات من المتخصصين في هذا النوع من المعلومات، في حالة صعوبة أو استحالة الحصول على بيانات المرتبات من أرباب العمل في القطاع الخاص.

الإدارة المسؤولة: لجنة الخدمة المدنية الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١١

١٣٣ - وفي الفقرة ٤٠٩، وافقت محكمة العدل الدولية على توصية المجلس بأن تنظر في تنقيح الجوانب التشريعية للتعليمات المتعلقة بقلم المحكمة.

الإدارة المسؤولة: محكمة العدل الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الرابع من عام ٢٠١٢

١٣٤ - وفي الفقرة ٤١٣، وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تستكمل النظام الأساسي لموظفي قلم المحكمة.

الإدارة المسؤولة: محكمة العدل الدولية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الرابع من عام ٢٠١١

١٣٥ - وفي الفقرة ٤٢٠، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة تعزيز ممارسة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السيطرة على إدارتها للخبراء الاستشاريين، وامتثالها الصارم لقواعد المنظمة ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

١٣٦ - وقد اتخذت ضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخطوات التالية لزيادة تعزيز العملية برمتها بدءاً من استقدام الموظفين من خلال الاستفادة من الخبراء الاستشاريين وتقييم الأداء إلى المراحل النهائية للتسديد وذلك بهدف ضمان الامتثال الكامل والصارم لقواعد المنظمة ذات الصلة:

(أ) لدى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادئ توجيهية للتخطيط لاستخدام الخبراء الاستشاريين ورصد استخدامهم في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مراعاة التنوع الجغرافي والتوازن الجنساني المطلوب في هذا المجال. وقد أدرج هذا في المبادئ التوجيهية التنفيذية للجنة الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، استناداً في المقام الأول إلى المسألة عن استخدام الترتيب التعاقدى المؤسسي/الفردى على النحو المنصوص عليه في الأمر الإداري ST/AI/1999/7. ويشار في المبادئ التوجيهية بوجه خاص إلى الخطط الفصلية، التي تغطي حالات محددة من سفر الموظفين واستخدام الخبراء الاستشاريين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي حين فرض مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج أحكام المبادئ التوجيهية على سفر الموظفين، فقد تكشف الامتثال لأحكام استخدام الخبراء الاستشاريين عن كونه تحدياً في السنوات القليلة الماضية. وبالتالي، جاء القرار الصادر عن الاجتماع الأخير لفريق الإدارة العليا باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإعادة استخدام خطط استشارية بدءاً من وضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ البرامج باللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ٢٠١٠. وسوف تستعرض لجنة فرعية تابعة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه الخطط نصف السنوية المستمدة من خطة تنفيذ البرامج لرفع توصية بشأنها إلى الأمين التنفيذي للجنة. وقرر أيضاً فريق الإدارة العليا رسمياً ألا يتم تقديم أي طلب لاستخدام خبراء استشاريين أو متعاقدين فرادى مباشرة إلى قسم خدمات الموارد البشرية دون المرور عبر هذه الآلية. وقد وضع مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة البرامج نموذجاً نصف سنوي لطلب الاستشارات إلى جانب مصفوفة رصد فصلية للمهام الاستشارية، مما سيعكس أحكام البرنامج السنوي لتنفيذ البرامج باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأغراض التخطيط والرصد والإبلاغ في سياق إطار الأمم المتحدة للإدارة القائمة على النتائج. وعلاوة على ذلك، ينبغي مراعاة أنه من المقرر مواصلة تعزيز الآلية الجديدة مع إضافة النظام المتكامل للمستودع المركزي للبيانات للخبراء الاستشاريين الذي دخل مرحلة اختبار نهائية؛

(ب) أجريت تقييمات تفصيلية ومستهدفة لأداء الخبراء الاستشاريين، لقياس نوعية العمل المنجز مقابل الأهداف المحددة في الاختصاصات، فضلاً عن التقيد بتواريخ الإنجاز المتعاقد عليها؛

(ج) يتضمن نموذج تقييم الأداء أحكاما تسمح بقياس نوعية العمل المنجز مقابل الأهداف المحددة، فضلا عن الامتثال لتواريخ التسليم المتعاقد عليها. وهذا بالإضافة إلى القالب الموحد المدمج في نظام المعلومات الإدارية المتكامل؛

(د) تبدي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اهتماما كبيرا بضمان وجود صلة واضحة بين الخدمات الاستشارية المقترحة وبرنامج العمل. وكانت هذه الممارسة متبعة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان أن تكون اختصاصات عقود الخدمات الاستشارية واضحة ومحددة وتعرض تفاصيل جميع المهام التي يتعين القيام بها، بما في ذلك:

١' الأهداف والغايات؛

٢' النتائج الملموسة والقابلة للقياس لمهام العمل؛

٣' مواعيد الإنجاز الواقعية؛

٤' مؤشرات الأداء لتقييم النتائج.

(هـ) تتأكد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا أنه يُنظر في ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين مؤهلين عند منح مهام استشارية وأنه يُحتفظ بوثائق كاملة لعملية الاختيار التنافسية في الملف الرسمي.

الإدارة المسؤولة:	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	مفتوح

١٣٧ - في الفقرة ٤٢٥، أوصى المجلس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن يتخذ تدابير لتحسين إدارة الإنفاق على الخبراء الاستشاريين عن طريق: (أ) التأكد من إبلاغ جميع مديري المشاريع بالممارسات الجيدة التي تم تطويرها؛ و (ب) إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للخبراء الاستشاريين.

١٣٨ - سوف تقدم المبادئ التوجيهية المنقحة لاستخدام الخبراء الاستشاريين (من المتوقع صدورها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠) توجيهات بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين وتبسيط العمليات المعنية. ويعكف قسم تكنولوجيا المعلومات بالأونكتاد حاليا على إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الاستشاريين. ويمكن للمرشحين المهتمين تسجيل أنفسهم كخبراء استشاريين عن طريق موقع الأونكتاد. ويشيرون، عند التسجيل، إلى المعلومات المتعلقة

بالتعليم والخبرة العملية، التي يمكن لموظفي قسم إدارة الموارد البشرية استقصاؤها على النحو المطلوب. وسيستمر هذا السجل إلى أن يغطي نظام إنسبيرا Inspira هذا المجال.

الإدارة المسؤولة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٠

١٣٩ - في الفقرة ٤٣٢، وافقت الإدارة على توصية المجلس بوضع جدول زمني واقعي لتنفيذ مشروع "كربون".

١٤٠ - تم وضع خطة تنفيذ مفصلة، ولا تزال تقدم تقارير مرحلية شهرية، تسلط الضوء على القضايا في كل مركز عمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٠

١٤١ - في الفقرة ٤٣٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس باتخاذ تدابير ملائمة للتأكد من دمج مشروع "كربون" في أموجا.

١٤٢ - من المتوقع تنفيذ أموجا بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وقد أنشئت قنوات اتصال مع فريق أموجا، وستعالج مسألة التكامل حسب الاقتضاء، في الوقت الذي يبلغ فيه مشروع أموجا مرحلة النشوء.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٣

١٤٣ - في الفقرة ٤٤٥، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تضمن أن يجمع مكتب خدمات أمانة المظالم والوساطة في الأمم المتحدة القياسات الإحصائية بطريقة واحدة في

جميع الخدمات وأن يتناول هذه القياسات في تقارير الأنشطة السنوية في شكل واحد لتعكس التغيرات الفعلية وتسمح بإجراء المقارنات على أساس عام بعد عام.

١٤٤ - أطلق مكتب أمين المظالم مؤخرًا قاعدة بيانات متكاملة، تعتمد على منهجية موحدة لجمع البيانات وإعداد التقارير. ويتكامل نظام تسجيل وإدارة البيانات الآن تمامًا عبر مكتب خدمات أمانة المظالم والوساطة، وذلك باستخدام فئات القضايا التي حددها الرابطة الدولية لأنساء المظالم. ويضمن هذا الاتساق في تحديد الاتجاهات وتفسيرها، وتوفير المعلومات الديمغرافية للموظفين القائمين باستخدام المكتب. وسوف يسهل أيضًا تحديد القضايا النظامية الشاملة وإجراء مقارنات عام بعد عام. وستقيم الإدارة أداء قاعدة البيانات الجديدة في الأشهر المقبلة، وتحدد مجالات التحسين استنادًا إلى الحالات التي يتم تناولها.

الإدارة المسؤولة:	مكتب خدمات أمانة المظالم والوساطة للأمم المتحدة
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٤٥ - في الفقرة ٤٤٩، أوصى المجلس الإدارة بأن تكفل أن يضمن مكتب أمانة المظالم والوساطة للأمم المتحدة، أثناء وضع آليات التتبع الجديدة، إمكانية مراجعة البيانات المستخدمة لقياس النشاط وأداء المكتب مراجعة حسابية، مع الحفاظ على السرية.

١٤٦ - يعتزم مكتب أمين المظالم تعيين خبير استشاري يستعرض أنظمتها، ويحدد سبل استخدام البيانات التي سيتم مراجعتها حسابيًا لقياس نشاط وأداء المكتب ووضع خريطة طريق لتنفيذ هذا الهدف.

الإدارة المسؤولة:	مكتب خدمات أمانة المظالم والوساطة للأمم المتحدة
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الثالث من عام ٢٠١١

١٤٧ - في الفقرة ٤٥٤، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالإسراع في استكمال عمليات تقييم المخاطر في جميع الكيانات التي تدخل في نطاق سلطته.

١٤٨ - أكمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييم المخاطر بالنسبة لمعظم العملاء، وسيجري تقييم المخاطر لما تبقى منها. ويقوم المكتب أيضًا باتخاذ خطوات لزيادة تحسين

الإنتاجية وضمان الاحتفاظ بمعدلات شواغر الموظفين عند مستوى مقبول. وأوضح أيضا أنه اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان لدى شعبة المراجعة الداخلية ما مجموعه ٢٠١ وظيفة، منها ٤٣ وظيفة شاغرة.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١١

١٤٩ - في الفقرة ٤٥٦، أوصى المجلس بأن يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بزيادة معدل إنجاز مهام مراجعة الحسابات، بعدة طرق منها تخفيض معدل شواغر الوظائف.
١٥٠ - انظر التعليقات الواردة في الفقرات السابقة من هذا التقرير.

الإدارة المسؤولة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١١

١٥١ - في الفقرة ٤٧٦، وافقت الإدارة على توصية المجلس بكفالة أن تدرس اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سبل الحد من الوقت الذي تستغرقه الإجراءات الإدارية لإذن السفر وذلك لترشيد تكاليف تذاكر الطيران إلى أقصى حد.
١٥٢ - وأنشأت اللجنة بالفعل فرقة عمل تستعرض الحالة والقضايا الأساسية. ومن المتوقع أن تقدم الفرقة توصيات صالحة في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

الإدارة المسؤولة: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٠

١٥٣ - في الفقرة ٤٨١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل قيام إدارة شؤون السلامة والأمن بتحليل تكاليف الأمن بشكل مستقل عن الميزانيات المساهمة (الميزانية العادية والأموال الخارجة عن الميزانية والميزانيات التي تخصصها كل وكالة للأمن) حتى تتوفر رؤية شاملة للموارد المخصصة للأمن.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن
 الحالة: قيد التنفيذ
 الأولوية: متوسطة
 التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١١

١٥٤ - في الفقرة ٤٨٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تقوم إدارة شؤون السلامة والأمن باتخاذ تدابير، سواء مباشرة أو بالتفويض، تهدف إلى تقييم مدى الامتثال للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا للمكاتب الميدانية في كينيا.

الإدارة المسؤولة: إدارة شؤون السلامة والأمن
 الحالة: قيد التنفيذ
 الأولوية: متوسطة
 التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٠

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الأمم المتحدة لفترات مالية سابقة

لمحة عامة

١٥٥ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٠ من قرارها ٢٢٣/٦٢ ألف، إلى الأمين العام أن يقدم تفسيراً وافياً للتأخير في تنفيذ توصيات المجلس عن فترات سابقة، ولا سيما التوصيات التي لم تنفذ بعد بشكل تام والتي مضى عليها عامان أو أكثر.

١٥٦ - وقدم المجلس، في المرفق الأول لتقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات مالية سابقة. وترد أدناه معلومات عن التوصيات التسعة والعشرين التي جاء بياؤها في المرفق الأول بوصفها توصيات "نفذت جزئياً". وترد المعلومات بالترتيب الذي قُدمت به التوصيات في المرفق الأول.

١٥٧ - ويلخص الجدول التالي الوضع العام.

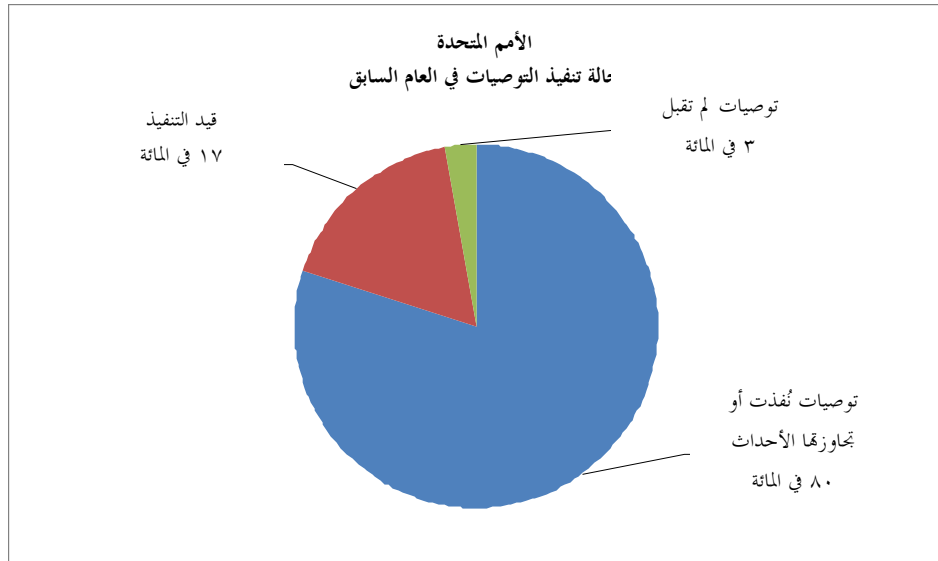
الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفترات السابقة التي اعتبر أنها لم تنفذ بالكامل في المرفق الأول لتقرير مجلس
مراجعي الحسابات لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التي لم تقبل الأحداث	قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها التاريخ لها تاريخ مستهدف	
				مستهدف	مستهدف
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	١	-	١	-	١
إدارة الشؤون الإدارية	١٨	٩	٩	٨	١
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١	١			
جهات متعددة	٢	٢			
مكتب رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات	٢		٢	١	١
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٣	١	٢		
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	١	١			
المجموع الفرعي	٢٨	٢	١٤	٩	٣
الجمعية العامة	١				
المجموع الكلي	٢٩				

١٥٨ - وكما هو مبين في الجدول ٣، هناك ١٢ توصية قيد التنفيذ من السنوات السابقة. ولم تُحدد بعد المواعيد المستهدفة لتوصيتين، ويعتمد تنفيذ إحداهما على النظر من قبل الجمعية العامة. ومع تنفيذ التوصيات الأربعة عشرة الإضافية، المبينة في الجدول ٣ أعلاه، يصبح مجموع عدد التوصيات التي تم تنفيذها أو تجاوزتها الأحداث ٥٦ توصية (٨٠ في المائة) من أصل ٧٠ توصية صدرت في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (انظر الشكل الثالث أدناه).

الشكل الثالث



معلومات مفصلة عن حالة التنفيذ

١ - تقرير المجلس لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

١٥٩ - في الفقرة ٢٧، أوصى المجلس الإدارة بأن تواصل جهودها للتحضير لتوحيد أو تجميع البيانات المالية للأمم المتحدة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٦٠ - هذه المسألة قيد النظر. ونوقشت خلال اجتماع اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في شباط/فبراير ٢٠١٠، وستكون موضع مزيد من نظر مكتب الشؤون القانونية والصناديق والبرامج. وبعد ذلك، سيتم تقديم نهج التوحيد لمجلس مراجعي الحسابات للحصول على وجهات نظره بشأن هذا النهج، قبل عرضه على الجمعية العامة. وستتخذ الجمعية العامة القرار النهائي بشأن عملية التوحيد.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٠

١٦١ - في الفقرة ٤١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بالإسراع في عملية التشغيل الآلي لإدارة الاشتراكات من أجل التمكين من إدارة البيانات المتعلقة بالمبالغ التي تسددتها الدول الأعضاء في الوقت الفعلي.

١٦٢ - يتاح الوصول على شبكة الإنترنت إلى حالة الاشتراكات (يتضمن معلومات نظام المعلومات الإدارية المتكامل عن الأنصبة النصب المقررة والائتمانات والمبالغ غير المسددة) منذ أيار/مايو ٢٠١٠.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٦٣ - في الفقرة ٤٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تصمم نظام الإدارة الآلي المقبل لكي يبين، في إخطارات الأنصبة المقررة، مبلغ أحدث المدفوعات الواردة وتخصيصها، وحالة المدفوعات المستحقة والمدفوعات المستحقة الدفع، والحساب المستعمل للحصول على مبلغ الاشتراك.

١٦٤ - تتضمن المعلومات على شبكة الإنترنت المشار إليها في الفقرة السابقة معلومات عن المبالغ المقررة، والنسبة المئوية في جدول الأنصبة، وإشارة إلى وثيقة التقييم التي تبين تفاصيل حساب التقييم، ومبلغ المدفوعات المستلمة وتخصيصها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٦٥ - في الفقرة ٥١، وافقت الإدارة على توصية المجلس بدراسة إمكانية توجيه رسائل تذكيرية عامة إلى الدول الأعضاء في نهاية كل فصل من أجل زيادة معدل تحصيل الاشتراكات.

١٦٦ - تتضمن المعلومات على شبكة الإنترنت معلومات عن حالة الاشتراكات، ويُجرى تحديثها على أساس يومي. وبعد بدء التنفيذ، تشمل التحسينات قدرة الأمانة العامة على أن

تحليل حالة الاشتراكات عبر البريد الإلكتروني على أساس منتظم، أو قدرة الدول الأعضاء على أن تطلب ذلك. والمبالغ المستحقة على كل بعثة مدرجة أيضا في رسائل إشعار بالأنصبه المقررة على كل منها في وقت صدور أنصبه جديدة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٦٧ - في الفقرة ٦٧، يوصي المجلس بأن تعتمد المنظمة استراتيجية تمويل لالتزاماتها المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد.

١٦٨ - تناول هذه المسألة الأمين العام في تقريره (A/64/366) الذي يحدد استراتيجيات تمويل ثلاثة لاستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد المطبقة على موظفي الأمم المتحدة. واستعرضت هذا التقرير الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وستواصل النظر فيه في دورتها السابعة والستين.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يعتمد التنفيذ على قرار من الجمعية العامة

١٦٩ - في الفقرة ١٥١، يوصي المجلس الإدارة بأن تعد سجلا شهريا بمؤشرات الأداء المتعلقة بآراء طالبي التوريد وفترات محددة لإجراءات الشراء.

١٧٠ - تم استبقاء خبير استشاري، برايس ووترهاوس كوبرز، لإكمال المشروع الذي بدأ في الآونة الأخيرة. وتقوم شعبة المشتريات حاليا باستعراض الملاحظات الأولية للخبير الاستشاري الذي ما زال عمله جاريا. ويتوقع أن يكتمل المشروع في الربع الأخير عام ٢٠١٠. وسيشمل عمل الخبير الاستشاري إعداد مؤشرات أداء تعالج تصورات طالبي التوريد ومهلة إجراء الشراء فضلا عن تقييم مدى رضا طالبي التوريد عن الشراء في فترات معينة، وتقييم نتائجها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٠

١٧١ - في الفقرة ١٥٢، أوصى المجلس أن تجري الإدارة تقييما مستقلا لرضا طالي التوريد عن الشراء في فترات بيئية محددة وتقييم النتائج.

١٧٢ - كما هو مبين في استجابة الإدارة للفقرة ١٥١ أعلاه، تم استبقاء خبير استشاري، برايس ووترهاوس كوبرز، لإكمال المشروع الذي بدأ في الآونة الأخيرة. وتقوم الإدارة حاليا باستعراض الملاحظات الأولية للخبير الاستشاري الذي ما زال عمله جاريا. ويتوقع أن يكتمل المشروع في الربع الأخير عام ٢٠١٠. وسيشمل عمل الخبير الاستشاري إعداد مؤشرات أداء تعالج تصورات طالي التوريد ومهلة إجراء الشراء فضلا عن تقييم مدى رضا طالي التوريد عن الشراء في فترات معينة، وتقييم نتائجها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٠

١٧٣ - في الفقرة ١٨٦، أوصى المجلس أيضا بأن تعد الإدارة وتنفذ إجراءات مراقبة داخلية في قالب رسمي بشأن الممتلكات غير المستهلكة وذلك لضمان أن تكون المعلومات المقدمة عن القيمة الإجمالية للمعدات المستخدمة في نهاية فترات الحاسبة موثوقة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: يحدد فيما بعد

١٧٤ - في الفقرة ٢٠١، أوصى المجلس بأن تنفذ الإدارة استراتيجية شاملة من أجل استخدام الحيز المكتبي.

١٧٥ - بدأت دراسة الجدوى في آذار/مارس ٢٠١٠ وجرى توسيع نطاقها ليشمل تحليل الحيز المكتبي على المدى الطويل لمقر الأمم المتحدة. ومن المتوقع الآن استكمالها في نهاية عام ٢٠١٠. ومع مراعاة أثر المخطط العام لتحديد مباني المقر، وكذلك الحاجة إلى الاستعراض الداخلي والموافقة عليه، فإن الموعد المستهدف لتنفيذ استراتيجية شاملة لاستخدام الحيز المخصص للمكاتب قد تغير إلى الربع الأخير عام ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١١

١٧٦ - في الفقرة ٢٠٣، أوصى المجلس بأن تضع الإدارة إجراءات خطية من أجل إدارة الحيز المتوفر وضمان تطبيقها في المجالات التالية: تخطيط الاحتياجات؛ وتخصيص الأمكنة والفصل بين الطلبات المتنازعة؛ واسترداد الحيز المكتبي؛ والحد من الطلبات العاجلة.

١٧٧ - لا تزال الزيادة في حجم العمل تؤثر في التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصية، ولكن تم الآن تخصيص الموارد لصياغة إجراءات، ويجري وضع سجل قياس، وما زال العمل جارياً.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١١

١٧٨ - في الفقرة ٢٠٧، وافقت الإدارة على توصية المجلس باتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحقيق الامتثال الكامل لمعايير السلامة في نظم أبنية المقر.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٣

١٧٩- في الفقرة ٢٠٩، أوصى المجلس بأن تضع الإدارة سجلا شاملا لاستخدام الحيز المكتبي وتقاسمه مع رؤساء الإدارات.

١٨٠- لا تزال الزيادة في عبء العمل تؤثر في التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصية ولكن تم الآن تخصيص الموارد لصياغة الإجراءات، ووضع سجل قياس، وما زال العمل جاريا.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٠

١٨١- في الفقرة ٢١٧، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بتحليل شامل للتكاليف المتكبدة من جراء وجود ٢٩ وكالة من وكالات الأمم المتحدة مع موظفيها خارج مجمع غيغري.

١٨٢- يتوفر للوكالات التسع والعشرين خارج الموقع هياكلها الإدارية الخاصة، ومن الصعب للغاية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي الحصول على معلومات عن التكاليف التي تكبدتها هذه الوكالات وموظفوها. ولم ترد سوى ثلاث وكالات على طلب الحصول على معلومات بشأن تكاليف مبانيها. وفي ظل هذه الظروف قد يكون من غير العملي متابعة هذه التوصية.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
الحالة:	طلب إغلاق ملف هذه التوصية
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٨٣- وفي الفقرة ٢٣١، أوصى المجلس أن تضع الإدارة استراتيجيات من أجل خفض معدلات الشواغر في مراكز المؤتمرات لديها.

١٨٤- جعلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شروط استخدام مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا أكثر مرونة واعتمدت توجهها إداريا ذا منحى تجاري أكثر على مدى السنوات الأخيرة. وأصبحت قائمة زبائن مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات الآن لا تقتصر فقط على

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بل تشمل أيضا مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات المهنية وشركات وطنية ودولية مختارة. وتشمل أنشطة التسويق التي يضطلع بها المركز المشاركة في مؤتمرات ومعارض دولية رفيعة المستوى، مثل المعرض العالمي للحوافز السياحية والاجتماعات والمناسبات (IMEX 2009) في فرانكفورت، بألمانيا، والرابطة الدولية للاجتماعات والمؤتمرات (ICCA 2009) في فيكتوريا، بكندا. وأصبح المركز يرد في المنشورات السنوية والمواقع الشبكية لهاتين المنظميتين العالميتين المعروفتين جيدا في أسواق المؤتمرات والمعارض، وكذلك في دليل الاتصال بأعضاء الفرع الأفريقي للرابطة الدولية للاجتماعات والمؤتمرات المعنون "Meet in Africa" (اجتمعوا في أفريقيا). وإضافة إلى نشر إعلانات تجارية عن المركز في مجلة الخطوط الجوية الإثيوبية التي تُوزَّع على متن طائراتها، يجري تحديث موقع المركز على الإنترنت بانتظام كما توزع بصورة منتظمة بعض مواد الترويج العملية مثل الكتيبات والنشرات.

١٨٥ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فقد اكتملت المرحلة الأولى من تحديد مرافق المؤتمرات في شباط/فبراير ٢٠٠٩، التي تضمنت تركيب معدات سمعية/لترجمة الشفوية وتحديد الأثاث والتجهيزات. أما المرحلة الثانية، التي تشمل تحسين المنطقة المحيطة بقاعات المؤتمرات وجمالية المكان، فستبدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٠ مع عدم تعطيل الجلسات المقرر عقدها قدر الإمكان. وقد أدت عملية التحديث إلى زيادة استخدام مرافق المؤتمرات، وزاد استخدام الترجمة الفورية من ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٩ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩. وارتفع عدد الاجتماعات المعقودة بعد عملية التحديد بنسبة ٦٨ في المائة: من ٢٥٧١ اجتماعا في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إلى ٣١٣٤ اجتماعا في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، بلغ مجموع الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٠٨، ١١٨٨ اجتماعاً مقارنة مع ٣١٢٥ في عام ٢٠٠٩، أي أكثر من ضعف عدد الاجتماعات المعقودة في السنة السابقة (١٦٣ في المائة). ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في عدد الاجتماعات المعقودة لبعض الوقت مع أنها قد لا تكون بنفس المعدلات.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الأمم المتحدة في جنيف/مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٨٦ - وفي الفقرة ٢٣٦، أوصى المجلس بأن تضع الإدارة شروطاً أكثر مرونة لاستخدام مراكز المؤتمرات، وأن ترصد إشغالها وتُطوّر الإدارة التجارية لتلك المراكز وفقاً للقواعد التي وضعتها المنظمة.

١٨٧ - للاطلاع على الرد، انظر الفقرة ١٨٤ أعلاه.

١٨٨ - وكما أشير في الفقرة ١٨٥ أعلاه بشأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فقد اكتملت المرحلة الأولى من تحديد مرافق المؤتمرات في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وتضمنت تركيب معدات سمعية/لترجمة الشفوية وتحديد الأثاث والتجهيزات.

١٨٩ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، واصل عدد الاجتماعات المعقودة في المكتب أو التي قدم لها المكتب خدماته الارتفاع (٦٦٠ ٨ في عام ٢٠٠٦؛ و ٩٠٤٥ في عام ٢٠٠٧؛ و ٩١٢٢ في عام ٢٠٠٨؛ و ٩٩٢٢ في عام ٢٠٠٩). ويجري حجز مركز المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بشكل مكثف نتيجة للزيادة العامة في عبء خدمات المؤتمرات منذ عام ٢٠٠٦. وبصرف النظر عن المواعيد التي يشغلها الزبائن التقليديون المعتادون لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، مثل مؤتمر نزع السلاح والأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا، فقد تعين على شعبة إدارة المؤتمرات أن تستوعب، منذ عام ٢٠٠٦، عدداً ما انفك يتزايد من أنشطة المؤتمرات المتصلة بحقوق الإنسان نتيجة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان وأجهزته، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، واجتماعات الهيئات المنشأة حديثاً في جنيف مثل اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة الفرعية لمنع التعذيب. وتكشف النصوص القانونية المتصلة بخدمات المؤتمرات أن أنشطة عدة مؤتمرات متصلة بحقوق الإنسان ستمتد على فترات أطول خلال السنوات القادمة. وعلى سبيل المثال، يجري التخطيط لتقديم خدمات للاجتماعات خلال أسابيع إضافية للجنة مناهضة التعذيب ولجنتها الفرعية لمنع التعذيب.

١٩٠ - وإضافة إلى مواعيد الأنشطة العادية المذكورة أعلاه، يجري توفير قاعات المؤتمرات وتقديم خدمات المؤتمرات إلى عدة زبائن من الهيئات الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والهيئات المخصصة الأخرى، بما في ذلك تلك التي أنشئت في مجال الأنشطة السياسية (مثل "مناقشات جنيف"). ويتم توفير القاعات والخدمات لهذه الاجتماعات على أساس استرداد التكاليف بالكامل، وفقط إذا كانت هناك مرافق مؤتمرات شاغرة وكان يمكن توفير الإمكانيات اللازمة عن طريق استقدام موظفين مستقلين من السوق المحلية لتقديم خدمات المؤتمرات. ولهذا فإن

فكرة فتح مركز مؤتمرات مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى زبائن إضافيين غير مدرجين في جدول المركز لا تعد خياراً ممكناً في الوقت الحاضر نظراً لارتفاع الطلب لاستيعاب وتوفير خدمات لجميع العملاء الذين تُموّل الخدمات المقدمة لهم من الميزانية العادية، بما في ذلك هيئات معاهدات حقوق الإنسان والأنشطة الإضافية المقبلة لمؤتمرات حقوق الإنسان.

١٩١ - وقد أنشأت شعبة إدارة المؤتمرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف قسماً للرصد والتقييم وإدارة المخاطر والتحقق من الإحصاءات، ليقوم بعدة أمور من بينها رصد كفاءة استخدام الموارد بما في ذلك مرافق المؤتمرات.

الإدارة المسؤولة:	مكتب الأمم المتحدة في جنيف / مكتب الأمم المتحدة في نيروبي / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

١٩٢ - وفي الفقرة ٢٣٩، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

- (أ) إجراء تقييم منهجي لمعدات مراكز المؤتمرات من أجل وضع خطة لتغييرها على نحو تدريجي؛
- (ب) النظر في صلاحية مراكز المؤتمرات، ووضع خطة لتجديد المعدات على مدى عدة أعوام.

١٩٣ - أجرت شعبة خدمات المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي عملية جرد تامة لأصولها في آذار/مارس ٢٠١٠. وحددت الشعبة دورة حياة كل فئة من فئات أصولها ووضعت خطة لتغيير رأس المال ستشكّل أساساً لإعداد ميزانية صيانتها وتغييرها بالتكلفة الحالية. وفيما يتعلق بالتوصية الثانية، سيتابع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عن كثب استخدام المرافق الحالية خلال السنوات القليلة المقبلة وسيقيم الحاجة لتعزيزها في المستقبل.

١٩٤ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، فهو يضم ٢١ من قاعات الاجتماعات المجهزة بمعدات مؤتمرات. وقد أعدت خطة في عام ٢٠٠١ لتجديدها. وفي نهاية عام ٢٠٠٧، تم تجديد ١٥ قاعة من القاعات البالغ عددها ٢١ بالكامل وأدخلت عليها تحسينات؛ وبحلول نهاية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تم إنهاء الأشغال في قاعتين إضافيتين ليبلغ مجموع القاعات التي تم تجديدها ١٧ قاعة من أصل ٢١. وبحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، سيجري تجديد قاعة مؤتمرات أخرى وإدخال تحسينات عليها ليبلغ مجموع القاعات التي تم

تحديثها ١٨ قاعة من أصل ٢١. وسيتوقف إدخال تحسينات على قاعات الاجتماعات الثلاث المتبقية (السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة) وتحديثها على توافر الأموال.

الإدارة المسؤولة: مكتب الأمم المتحدة في جنيف / مكتب الأمم المتحدة
في نيروبي
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٩٥ - وفي الفقرة ٢٥٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تكفل اتباع مكتب إدارة الموارد البشرية سياسة إعلانية نشطة في البلدان غير الممثلة أو البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

١٩٦ - إضافة إلى جهود التوعية الحثيثة، أعد مكتب إدارة الموارد البشرية أيضاً شريط فيديو للتوعية بهدف إثارة الاهتمام بالمنظمة. وقد نُشر هذا الفيديو على موقع "يو تيوب"، وهو يعرض معلومات عن المواقع التي يمكن للمرشحين المحتملين أن يقدموا فيها طلبات لشغل الوظائف الشاغرة. وباستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية، من المتوقع جذب مرشحين محتملين، بما في ذلك من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً للعمل في المنظمة وأن يقدموا طلبات لشغل وظائف فيها.

١٩٧ - وخلال عام ٢٠١٠، أُجريت أو ستُجرى مهام توعية في الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ومن بينها إسبانيا، والجمهورية الدومينيكية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية كوريا، واليابان، والنرويج، وفنلندا، وغيرها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٩٨ - وفي الفقرة ٢٥٧، أوصى المجلس بأن تكفل الإدارة قيام مكتب إدارة الموارد البشرية بتنفيذ تدابير لتقليص المدة الفعلية اللازمة لإجراء الامتحانات التنافسية.

١٩٩ - ستجري الامتحانات التنافسية الوطنية لاستقدام الموظفين في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد أُطلقت عملية "الجودة مع السرعة" Lean Six sigma لاستعراض عملية الامتحانات بأكملها وقد شكلت أساساً للمقترح المتعلق ببرنامج الفنيين الشباب، الذي يجري عرضه على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

٢٠٠ - وستجري امتحانات تنافسية وطنية لاستقدام الموظفين في ثماني فئات مهنية في عام ٢٠١٠. وحاليا، يخضع النظام بأسره لعملية إعادة تقييم، وتواصل إدارة الموارد البشرية جهودها فيما يتعلق بمقترحها بشأن برنامج الفنيين الشباب. وأطلع عدد من الدول الأعضاء على عناصر المقترح، ويجري حاليا إعداد تقرير عن هذا الموضوع لتنظر فيه الجمعية العامة.

٢٠١ - وقد تأجل موعد الامتحانات التنافسية الوطنية لاستقدام الموظفين لعام ٢٠١٠ بسبب الاستعراض الشامل الذي أجراه مكتب إدارة الموارد البشرية لعملية الامتحانات التنافسية الوطنية لاستقدام الموظفين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ (الجزء الرابع، الفقرة ٦). وشمل الاستعراض عناصر مختلفة من العملية مثل إعداد الامتحانات وتصحيحها، ودعوة المرشحين وتحديد الفئات المهنية وعدد المرشحين، الذين توضع أسماؤهم على القائمة واختيار المرشحين من القائمة، ويجري تنفيذ التوصيات التي خلص إليها الاستعراض في الامتحانات التنافسية الوطنية لاستقدام الموظفين لعام ٢٠١٠.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٠

٢٠٢ - وفي الفقرة ٢٦١، أوصى المجلس بأن تتخذ الإدارة التدابير التي تكفل الامتثال للقرار ٢ (د-١) المؤرخ شباط/فبراير ١٩٤٦، وأن تنظر في هذا السياق، ضمن جملة أمور أخرى، في أن تشترط على المتقدمين الجدد بوظائف الفئة الفنية فما فوق الذين لا يجيدون لغتي العمل بأن يتلقوا دروسا في اللغة عند التحاقهم بالإدارة.

٢٠٣ - أشارت الجمعية العامة، في الفقرة الثانية من ديباجة قرارها ٢٤٦/٦٣، إلى جميع قراراتها المتعلقة بلغات الأمم المتحدة وإلى قراراتها بشأن إدارة الموارد البشرية. وفضلا عن ذلك، في الفقرة ٩ من القرار نفسه، شددت الجمعية العامة على أن تعيين الموظفين سيظل يجري طبقا للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة وبالاتساق مع الأحكام ذات الصلة من قراراتها. وبناء على ما تقدم، تعتقد الإدارة أن الأحداث قد تجاوزت هذه التوصية.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	تجاوزتها الأحداث
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

- ٢٠٤ - وفي الفقرة ٢٦٢، أوصى المجلس أيضا بأن تجري الإدارة اختبارا في الطلاقة في لغتي العمل لجميع الملتحقين بالفئة الفنية فما فوق بعد التحاقهم بالعمل بفترة زمنية معينة.
- ٢٠٥ - انظر التعليقات (الفقرة ٢٠٢ أعلاه) ردا على توصية المجلس الواردة في الفقرة ٢٦١.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	تجاوزتها الأحداث
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

- ٢٠٦ - وفي الفقرة ٣٠٤، أوصى المجلس أيضا بأن تعزز إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إجراءاتها لضبط القواعد التي تسري على توظيف المتقاعدين من المنظمة، ولا سيما تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجور.

٢٠٧ - تفتقر إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات إلى الإمكانيات أو الوسائل التي تخول لها رصد إيرادات المتقاعدين لأنه يمكن لهم العمل في أي كيان آخر تابع للأمم المتحدة، ولا يمكن للإدارة الحصول على المعلومات بشأن إيراداتهم. في الوقت الحالي، ترصد إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات جميع إيرادات العاملين لفترات قصيرة أو المتقاعدين مقابل العمل الذين يقومون به في مقر الأمم المتحدة. وتتضمن كافة العقود، شروطا تبين بوضوح السياسة الحالية وتحذر من تقاضي أية إيرادات تفوق الحدود الحالية. وسيوفر نظام تخطيط الموارد، عندما يكتمل تنفيذه، القدرة اللازمة التي تتيح إمكانية التتبع على نطاق الأمانة العامة بأسرها.

الإدارة المسؤولة:	إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	يحدد فيما بعد

- ٢٠٨ - وفي الفقرة ٣١٦، أوصى المجلس بأن توثق الإدارة مجمل هيكل النظم والبيانات التي تستخدمها لتبيان جميع الوصلات البنينة وتبادل البيانات بين النظم وطبيعتها والوثائق المتعلقة بجميع الضوابط المرتبطة بها.

٢٠٩ - أجرى فريق هيكل أوموجا وقسم موارد البيانات المهام التالية المتصلة بهيكل النظم والوصلات البنينة خلال عام ٢٠٠٩: (أ) جمع البيانات للتطبيقات التي تُستخدم كما هي على كامل نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام والوكالات والصناديق

التي تقع تحت إشراف الأمم المتحدة؛ (ب) تبادل المعلومات والتثبت من صحتها مع جميع مصادر تكنولوجيا المعلومات ومع أصحاب النظم في مختلف أنحاء العالم؛ (ج) وضع مخطط رفيع المستوى بالمعلومات المادية عن النظم ذات الأولوية التي ينبغي أن تستبدل بنظام أوموجا وكذلك عن الوصلات البينية الحالية.

٢١٠ - وفي هذا الصدد، تعاون نظام أوموجا عن كثب مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الخدمات الميدانية لضمان أن يشمل جرد النظم ليس فقط النظم المتأثرة بأوموجا بل أيضا جميع النظم الموجودة. وتم جمع المعلومات من المصادر التالية: الدراسة الاستقصائية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وفهارس تكنولوجيا المعلومات؛ ونظام الأصول الإلكترونية؛ والمعلومات التي جمعت أثناء بعثات أوموجا لتحليل المعلومات بصيغتها الحالية لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ والدراسة الاستقصائية لمديري تكنولوجيا المعلومات؛ وعمليات الجرد الداخلية التي أجراها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر؛ والإسهامات الجارية التي تحصل عليها أوموجا من خبراء في مواضيع محددة وأصحاب تطبيقات ومن حلقات عمل وبعثات؛ والفريق المعني بالاستعراض الهيكلي. وقد تم توثيق حوالي ١٨٠٠ نظام أثناء هذه العملية.

٢١١ - وإضافة إلى ذلك التقى فريق أوموجا مع الجهات المعنية بالموارد الوظيفية والتقنية المسؤولة عن دعم وتطوير مختلف النظم المستخدمة لمناقشة إمكانية تكاملها/إقامة وصلات بينية مع مشروع أوموجا.

٢١٢ - وتمت مناقشة مسألة التكامل مع النظم المؤسسية الأساسية (نظام إدارة المحتوى في المؤسسة/نظام إدارة العلاقة مع العملاء) ولكنها لم تُحسم في انتظار تطبيق هذين النظامين على نطاق واسع. وفي إطار الخطوة المنطقية المقبلة في التصميم، يعمل نظام أوموجا حاليا على ترشيد الهيكل الداخلي لبرمجيات (SAP) (النظم والتطبيقات والمنتجات) الذي يتطلبه التكامل مع نظم "ساب". ويتوقف إتمام هيكل "ساب" على القرارات المتصلة بنطاقه وبالأعمال الجارية حاليا في إطار تصميم أوموجا. وقد أوضحت خطة أوموجا أن تصميم هيكل التكامل مع برمجيات "ساب" سيكتمل بالتزامن مع انطلاق عملية بناء أوموجا.

الإدارة المسؤولة:	مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٣

٢١٣ - وفي الفقرة ٣٢٨، أوصى المجلس بأن تجري الإدارة عمليات تحقق منتظمة، مرة في السنة على الأقل، لتحديد أية حسابات خاصة بالاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات تكون قد منحت لموظفين غادروا الأمم المتحدة.

٢١٤ - ابتداءً تنفيذ هذه التوصية بالتزامن مع مشروع نظام إدارة الهوية في المؤسسات. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع، التي تتألف من إنشاء مستودع موحد رسمي لهويات العاملين في مقر الأمم المتحدة وفي وكالات مختارة من وكالات الأمم المتحدة وفي ثلاث بعثات ميدانية. وباستخدام البيانات الواردة في مستودع النظام، يمكن تحديد هوية الموظفين والخبراء الاستشاريين الذين تركوا المنظمة في فترة محددة من الزمن. وتم توسيع نطاق المستودع ليشمل الموظفين العاملين في أربعة مكاتب تقع بعيداً عن المقر، ويرتقب أن يشمل جميع المكاتب البعيدة عن المقر بحلول نهاية ٢٠١٠. وتعتمد إضافة الخبراء الاستشاريين إلى المستودع على تعاون إدارة شؤون السلامة والأمن في تركيب معدات حاسوبية إضافية في كافة المكاتب الواقعة بعيداً عن المقر، الأمر الذي سيستغرق وقتاً كثيراً. وقد أُجري اختبار باستخدام بيانات من بعثات إضافية تابعة لإدارة الدعم الميداني، وأشارت التقديرات إلى أنه بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١، سيكتمل إدخال البيانات المتعلقة بست بعثات أخرى من البعثات التابعة لإدارة الدعم الميداني.

٢١٥ - واكتملت عملية اقتناء البرامج الحاسوبية في أيار/مايو ٢٠١٠، ويتواصل العمل على إعداد خادوم الدليل وعناصر أخرى من نظام إدارة الهوية ولكن تأخر التنفيذ بسبب التأخير في الحصول على دعم البرمجيات وعدم توافر بيئة إنتاج بسبب انتقال مركز البيانات. وتجدد الإشارة إلى أن التنفيذ التام لهذه التوصية سيتطلب تعاوناً نشطاً من الإدارات المعنية.

مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الإدارة المسؤولة:

قيد التنفيذ

الحالة:

متوسطة

الأولية:

الربع الثاني من عام ٢٠١٠

التاريخ المستهدف:

٢١٦ - وفي الفقرة ٣٥٦، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على أن ينفذ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمزيد من السرعة وذلك بإبرام اتفاقات خدمات مع جميع وكالات الأمم المتحدة وتقديم خدمات طارئة إضافية بناء على التعهد رسمياً بتسديد المتأخرات التي مضى عليها أكثر من ستة أشهر.

٢١٧ - يتم بانتظام توقيع اتفاقات الخدمات وتحديثها بشأن الخدمات المقدمة. وتقدم الوكالات المشاركة تعهدا إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن الخدمات التي ترغب في تقديمها على أساس سنوي. ولقد اعتمد مجلس الخدمات المشتركة، وهو الهيئة المعنية بالخدمات العامة المشتركة بين الوكالات في نيروبي، سياسة عامة وإجراءات ستتبع في تحصيل المتأخرات ووقف الخدمات عندما يتكرر عدم الدفع بصورة منتظمة. ويواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي التعامل مباشرة مع وكالات أخرى عن طريق هيكل إدارة الخدمات المشتركة لتحصيل المدفوعات في الوقت المناسب. كما يقوم المكتب، بصورة دورية، بسحب صلاحية تقديم الخدمات من الوكالات/المكاتب التي لديها حسابات تأخر سدادها كثيرا والتي لم تلب طلبات التسوية.

الإدارة المسؤولة:	المكتب في نيروبي
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢١٨ - وفي الفقرة ٣٦٠، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على احتفاظ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بقدرته على تقديم الخدمات المشتركة إلى كيانات الأمم المتحدة والحصول على التعويض النصف لقاءها.

٢١٩ - يجري تقاسم تكاليف جميع الخدمات المشتركة. وتعتمد جميع الوكالات المشاركة الميزانيات السنوية للخدمات المشتركة.

الإدارة المسؤولة:	المكتب في نيروبي
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٢٠ - وفي الفقرة ٣٦٤، أوصى المجلس الإدارة أيضا بالعمل على أن يقوم مكتب الأمم المتحدة في فيينا بتبيان تكاليف إدارة أعماله وكيفية توزيعها بينه وبين مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

الإدارة المسؤولة:	المكتب في فيينا
الحالة:	لم تقبل
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٢١ - وفي الفقرة ٣٦٩، وافقت الإدارة على توصية المجلس بأن تحدد في البيان المتعلق بالمبالغ التي تدفع على سبيل الهبة الحساب الذي أودعت فيه.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نُفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٢٢ - وفي الفقرة ٣٧٦، أوصى المجلس الإدارة بالعمل على أن تتضمن التقارير العادية المتعلقة بمحالات الغش والغش المفترض التي تقدّم إليه تفاصيل كافية بحيث يتسنى له إجراء تحليل دقيق.

٢٢٣ - نظرا إلى أن المجلس هو الذي يحدد شكل التقارير المقدّمة إليه ويوافق عليها ويقدمها بنفسه، فلعله يود أن يوضح التفاصيل الإضافية التي يمكن الاستعانة بها لإجراء تحليل سليم. وفي الوقت نفسه، تعتقد الإدارة أن هذه التوصية قد نُفذت.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نُفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

تقرير المجلس لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٢٢٤ - وفي الفقرة ١٨٥، أوصى المجلس بأن تضمن الإدارة أن يحسن مديرو مختلف الدوائر في المقر وفي المكاتب خارج المقر حفظهم لسجلات الممتلكات غير المستهلكة، وينبغي دعم هذا العمل بجرد مادي دوري.

٢٢٥ - تؤكد الإدارة أنه، مع أن المخطط العام لتجديد مباني المقر وما يتصل به من نقل لموظفي الأمانة العامة قد تسبب في تعطيل السير العادي للعمليات، فإن الإجراءات المعمول بها في مقر الأمم المتحدة، وسجلات الجرد تستند إلى عمليات جرد مادي مركزية. وسيتم الجرد المادي المقبل في عام ٢٠١٠ عند إتمام إجراءات نقل الموجودات والتصرف فيها التي يتطلبها المخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نُفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

ثالثاً - المخطط العام لتجديد مباني المقر

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

لمحة عامة

٢٢٦ - ترد أدناه المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة بشأن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩^(٤). وكما أُشير في موجز هذا التقرير، فإن معظم تعليقات الإدارة قد أُدرجت بالفعل في تقرير المجلس؛ ولهذا لم تدرج أدناه تعليقات إضافية إلا عند الضرورة.

٢٢٧ - ويُخلص الجدولان ٤ و ٥ أدناه حالة تنفيذ التوصيات حتى آب/أغسطس ٢٠١٠.

الجدول ٤

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٨	٤	٤	٤	صفر
المجموع	٨	٤	٤	٤	صفر

٢٢٨ - ومن بين التوصيات الثماني الرئيسية المشار إليها في الجدول ٤ أعلاه، يستهدف تنفيذ توصيتين منها بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٠ وتوصيتين أخريين بعد ذلك التاريخ.

الجدول ٥

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٢٠	١٤	٦	٦	صفر
المجموع	٢٠	١٤	٦	٦	صفر

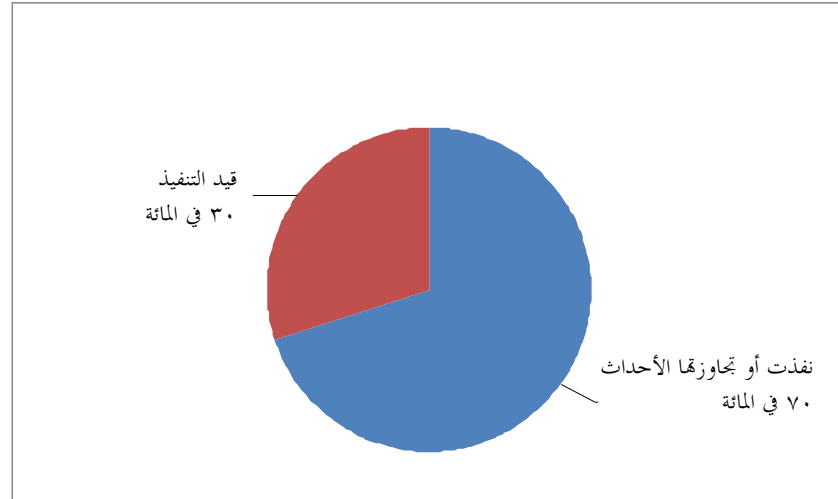
(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٥ (A/65/5)، المجلد الخامس.

٢٢٩ - وكما هو مبين في الجدول ٥، فهناك ١٤ توصية (٧٠ في المائة) تم تنفيذها بالفعل و ٦ توصيات (٣٠ في المائة) قيد التنفيذ (انظر أيضا الشكل الرابع أدناه).

الشكل الرابع

المخطط العام لتجديد مبادئ مقر الأمم المتحدة

حالة تنفيذ جميع التوصيات



معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

٢٣٠ - في الفقرة ٣١، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بصقل سياستها المتعلقة بالتبرعات بغية توضيح حالة عمليات الرعاية السابقة.

٢٣١ - تنص سياسة التبرعات، كمبدأ عام، على أن الدول الأعضاء التي كانت قد قدمت بالفعل تبرعا فيما يتعلق بحيز معين في الماضي، تظل تحتفظ بالأولوية فيما يتعلق بذلك الحيز. وفي هذا الصدد، فإن هذه التوصية تعتبر قد نفذت.

إدارة الشؤون الإدارية

نفذت

متوسطة

لا ينطبق

الإدارة المسؤولة:

الحالة:

الأولوية:

التاريخ المستهدف:

٢٣٢ - وفي الفقرة ٤٣، أوصى المجلس بأن تستعرض الأمانة العامة قائمة الالتزامات غير المصفاة، وقيمتها للفترات المقبلة المتعلقة بالإيجار المرتبط بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	تُنفذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٣٣ - وفي الفقرة ٤٤، أوصى المجلس بأن تُجرى الأمانة العامة استعراضا شاملا لتقسيم الإيجار بين صندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر وصناديق أخرى.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	تُنفذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٣٤ - وفي الفقرة ٥١، أوصى المجلس بأن تُدرج الإدارة في تقريرها المرحلي عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر تحليلا مفصلا عن اتجاهات التكاليف الإجمالية للمشروع وعن أسبابها.

٢٣٥ - سيتم تنفيذ هذه التوصية بالكامل في سياق التقرير المرحلي السنوي الثامن.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٠

٢٣٦ - وفي الفقرة ٥٧، كرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تقوم الإدارة بتقديم تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع ورصد تطور تلك الافتراضات وعواقبها على المشروع.

٢٣٧ - إن الاستراتيجية المحددة لهذا الأمر هي عقود السعر الأقصى المضمون المتعددة، التي تسمح للإدارة بالاستفادة من ظروف السوق المؤاتية، وإبرام الصفقات في وقت انخفاض الأسعار بأسرع وقت ممكن، دون أن يُطلب من المقاول تحمّل مخاطر أعلى مستقبلا

وما يرتبط بذلك من أقساط التأمين الخاصة بالمخاطر، التي ستُجسّد نفسها في ارتفاع أسعار العروض.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٣٨ - وفي الفقرة ٦٢، أوصى المجلس بأن تعيد الإدارة تقييم مزايا برنامج هندسة القيمة.

٢٣٩ - ستضع الإدارة في الاعتبار التكاليف والفوائد المتوقعة عند إجراء أي تطبيق إضافي واسع النطاق لهندسة القيمة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٣

٢٤٠ - وفي الفقرة ٦٧، أوصى المجلس بأن تقلل الإدارة إلى أدنى حد طلبات أوامر التغيير، ولا سيما من جانب خدماتها.

٢٤١ - سيستمر رصد طلبات أوامر التغيير حتى ينتهي تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	الربع الرابع من عام ٢٠١٣

٢٤٢ - وفي الفقرة ٧٣، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بما يلي:

(أ) وضع تصنيف للأسباب الرئيسية لحالات تجاوز تكاليف التشييد، وخاصة بالنسبة لأوامر التغيير؛

(ب) استخدام ذلك التصنيف في تقييم الحجم المالي لكل فئة من أوامر التغيير.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٤٣ - وفي الفقرة ٧٩، كرر المجلس تأكيد توصيته السابقة بأن تميّز الإدارة بين الاعتماد المخصص للطوارئ والاعتماد المخصص لتصاعد الأسعار في المستقبل، كما تم سابقاً لدى تقديم تقديرات تكاليف المشروع.

٢٤٤ - لقد قبلت الإدارة هذه التوصية وقامت بتنفيذها. وأُفرد جزء من الاعتماد المخصص للطوارئ لأغراض التضخم. وفي حين تم احتساب اعتماد الطوارئ في السابق بنسبة ١٠ في المائة على عقود السعر الأقصى المضمون الموقعة، و ٢٠ في المائة على عقود السعر الأقصى المضمون غير الموقعة في خريف عام ٢٠٠٩، إلا أنه أُحرِيت بعض التعديلات التي تعكس حالة المشروع وتعكس أيضاً التوصيات التي أصدرها المجلس. وفي الوقت الحالي، تحسب ميزانية الطوارئ بنسبة ١٠ في المائة للعقود التي وُقِّعت ولكنها لم تُكْمَل بعد، و ١٥ في المائة للعقود التي لم يتم توقيعها بعد. وتشمل الـ ١٥ في المائة اعتماداً لتصاعد الأسعار في المستقبل، حسبما أوصى مجلس مراجعي الحسابات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٤٥ - وفي الفقرة ٨٤، أوصى المجلس بأن تعيد الإدارة تقييم مدى ملائمة اعتماد الطوارئ من حيث نطاقه ومستواه.

٢٤٦ - انظر التعليقات الخاصة بالفقرة السابقة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٤٧ - وفي الفقرة ٨٧، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتمديد نطاق الاعتماد المخصص لتساعد الأسعار في المستقبل ليشمل أتعاب المهنيين وتكاليف الإدارة.

٢٤٨ - توافق الإدارة على التوصية الواردة في الفقرة ٨٧، وقد قامت بتنفيذها. وأدرجت تكاليف التصاعد ضمن التوقعات المتعلقة بالرسوم. وتود الإدارة أيضا أن تشير إلى أن شرط التصاعد هو حل عملي وفعال من حيث التكلفة لمشكلة احتمال حدوث تغييرات في الرسوم على مشروع طويل الأجل. وفيما يتعلق بتكاليف الإدارة، فإن ملاك موظفي مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر يتكون من ٢٥ وظيفة فقط، لذا فإن زيادات الرواتب سيكون لها تأثير ضئيل، ومن المرجح أن تُعادل بأكثر من قيمتها نتيجة لدوران الموظفين من حين لآخر، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات بسبب الشواغر القصيرة الأمد (عامل التأخر في استقدام الموظفين).

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٤٩ - وفي الفقرة ٩٩، كرر المجلس تأكيد توصيته السابقة للإدارة بتخصيص اعتمادات لحالات التأخير في الجدول الزمني للمشروع، ومواصلة النظر في إيجاد سبل للتخفيف من حالات التأخير هذه.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٥٠ - وفي الفقرة ١٠٢، أوصى المجلس بأن تُسرّع الإدارة في التحديد النهائي الحاسم لجميع التدابير الرئيسية المتعلقة بتجديد أماكن العمل.

٢٥١ - ويُجري القائمون على مشروع المخطط العام لتحديد مباني المقر مفاوضات مستمرة مع رؤساء الإدارات لوضع خطة إعادة الموظفين إلى مبنى الأمانة العامة في صيغتها النهائية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١١

٢٥٢ - وفي الفقرة ١٠٤، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل للتكلفة والعائد لعملية العودة التدريجية إلى جزء من مبنى الأمانة العامة، وبتأكيد المشروع فقط في حالة عدم إخلاله بالجدول الزمني للإنجاز.

٢٥٣ - لقد وافقت الإدارة على هذه التوصية وقامت بتنفيذها. واضطلعت الإدارة بتحليل أدى إلى الاستنتاج بأن خطط إعادة شغل مبنى الأمانة العامة لن تُجَلَّ بالجدول الزمني لإنجاز المشروع. وبوسع الإدارة أن تستوعب ما يقرب من ٢٠٠ حركة في كل عطلة من عطل نهاية الأسبوع، وبالتالي، فإن إعادة الموظفين إلى مبنى الأمانة العامة ستتطلب ما لا يقل عن خمسة أشهر، مع مراعاة الاحتياج الطارئ لوقف التحركات خلال بعض عطل نهاية الأسبوع. ولن يؤثر الانتقال المُخطَّط إلى مبنى الأمانة العامة على أنشطة البناء أو يؤدي إلى تعقيدها، كما أنه لن يؤثر سلباً على تاريخ الانتهاء من المشروع.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٥٤ - وفي الفقرة ١١٠، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل للتكلفة والعائد بشأن إرجاء المفاوضات حول العقود المتعلقة بمبنى المؤتمرات وإعداد موقع العمل.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الرابع من عام ٢٠١٠

٢٥٥ - وفي الفقرة ١١٢، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة فوراً باتخاذ التدابير المناسبة لمنع أي تغيير وظيفي في المشروع المتعلق بمبنى المؤتمرات بعد توقيع عقود العمل.

٢٥٦ - تحتفظ كل إدارة مستخدمة، قبل بدء أعمال التشييد، باستعراض مفصل لجميع وثائق التصميم.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٥٧ - وفي الفقرة ١١٥، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بإجراء تحليل للتكلفة والعائد بشأن إرجاء المفاوضات حول العقود المتعلقة بمبنى الجمعية العامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٥٨ - وفي الفقرة ١١٨، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بخفض طلبات أوامر التشغيل المتعلقة باستخدام وتصميم غرف الطابق السفلي إلى أدنى حد ممكن.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١١

٢٥٩ - وفي الفقرة ١٢٩، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتعجيل قيام لجنة استعراض العقود بعد منحها بتأديتها لوظيفتها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٦٠ - وفي الفقرة ١٤٧، أوصى المجلس بأن تقوم الإدارة بتحسين إدارة الملفات المتعلقة بالتعديلات:

(أ) عن طريق تضمينها، بصورة منهجية، معلومات عن عملية التفاوض مع البائعين، ونتائجها، مع التحديد الدقيق لطبيعة العمل، وموقعه؛

(ب) عن طريق تحسين شكل مذكرة الإحالة بشأن الطلبات المتعلقة بالتعديلات بغرض منح صانعي القرارات فهما واضحا للغرض من الطلبات، ومقدمي تلك الطلبات.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنوات السابقة

لمحة عامة

٢٦١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٢٧/٦٤، أن يقدم تفسيراً وافياً للتأخير في تنفيذ توصيات المجلس للفترات السابقة، ولا سيما التوصيات التي لم تنفذ بعد بشكل تام والتي مضى عليها عامان أو أكثر.

٢٦٢ - وقدم المجلس، في مرفق تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ملخصاً لحالة تنفيذ التوصيات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترد أدناه معلومات عن التوصيات الثماني المشار إليها "قيد التنفيذ" أو "لم تنفذ"، في المرفق، وترد بالترتيب الذي عُرضت به تلك التوصيات.

٢٦٣ - ويلخص الجدول ٦ الحالة العامة.

الجدول ٦

حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٨	٧	١	١
المجموع	٨	٧	١	١

٢٦٤ - وكما هو مبين في الجدول ٦ والشكل الخامس، فقد بذلت الإدارة جهوداً متضافرة لضمان تنفيذ جميع توصيات هيئات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب. ومن بين التوصيات الثماني، تم تنفيذ سبع توصيات (٨٧ في المائة)، ولا تزال توصية واحدة (١٣ في

المائة) قيد التنفيذ. والتوصية المبين أنها "قيد التنفيذ" لم يُحدد لها تاريخ مستهدف لأن تنفيذها مستمر وستظل خاضعة للرصد من قبل الإدارة.

الشكل الخامس

حالة تنفيذ توصيات السنة السابقة



معلومات تفصيلية عن حالة التنفيذ

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(٥)

٢٦٥ - في الفقرة ٥٥، أوصى المجلس بأن تميّز الإدارة بين الاعتماد المخصص للطوارئ والاعتماد المخصص لتصاعد الأسعار في المستقبل، كما حدث في العرض السابق لتقديرات تكاليف المشروع.

٢٦٦ - ويرد رد الإدارة على الفقرة ٧٩ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (انظر الفقرة ٢٤٣ أعلاه) في الفقرة ٢٤٤ أعلاه.

إدارة الشؤون الإدارية	الإدارة المسؤولة:
نفذت	الحالة:
عالية	الأولوية:
لا ينطبق	التاريخ المستهدف:

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٥ (A/64/5)، المجلد الخامس.

٢٦٧ - وفي الفقرة ٧٨، أوصى المجلس الإدارة بتخصيص اعتمادات لحالات التأخير في الجدول الزمني للمشروع، ومواصلة النظر في إيجاد سبل لتخفيف حالات التأخير.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٦٨ - وفي الفقرة ٩٠، وافقت الإدارة على توصية المجلس بالإشراف على الامتثال الصارم من قبل مدير التشييد لالتزاماته.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	مفتوح

٢٦٩ - وفي الفقرة ٩٢، أوصى المجلس بأن تعجل الإدارة بعمليات انتقال جميع الموظفين بغية تجنب المزيد من التأخير في بدء الأعمال في مبنى الأمانة العامة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٧٠ - وفي الفقرة ١١٣، أوصى المجلس الإدارة باتخاذ التدابير المناسبة لتسوية الصفقات التي أُنجزت في إطار السلطة المفوضة إلى مدير شعبة المشتريات وفقاً لمذكرة المراقب المالي للأمم المتحدة والتي تمت الموافقة عليها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

٢٧١ - حسبما أقر المجلس، فقد أنشئت لجنة استعراض العقود بعد منحها لمعالجة هذه المسألة.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٧٢ - وفي الفقرة ١٢٠، أوصى المجلس بأن تنظر الإدارة في سبل ووسائل تحقيق زيادة كبيرة في مستوى الضوابط الداخلية المنظّمة لتعديلات العقود المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٧٣ - انظر الرد على التوصية أعلاه.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

٢٧٤ - وفي الفقرة ١٢١، أوصى المجلس بأن تبذل الإدارة ما في وسعها لإشراك لجنة العقود بالمقر في عملية البت في العروض قبل توقيع أو تعديل العقود التي تدخل في نطاق اختصاص تلك اللجنة، ما دام لم يصدر بعد أي إجراء للاستعراض بأثر رجعي.

٢٧٥ - انظر الرد على التوصية أعلاه.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	عالية
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧^(٦)

٢٧٦ - وفي الفقرة ٦١ من تقرير المجلس لعام ٢٠٠٩ (A/65/5)، المجلد الخامس)، كرر المجلس توصيته بأن تقوم الإدارة بعرض تفاصيل الافتراضات الاقتصادية المستخدمة للتوصل إلى التكاليف التقديرية للمشروع وأن ترصد تطور تلك الافتراضات الاقتصادية وعواقبها على المشروع.

الإدارة المسؤولة:	إدارة الشؤون الإدارية
الحالة:	نفذت
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	لا ينطبق

(٦) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٥ (A/63/5)، المجلد الخامس.